العلاقة بين الاستثمار العام والتفاوتات المكانية في مصر
بالتطبيق علي إقليمي القاهرة الكبري ووسط الصعيد خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٧

د. ولاء سعـــد الخليفـــة *

إيمان محمد محمود أحمد عاشور**

(*) د. ولاء سعـد الخليفــة: مدرس بقسم الاقتصاد والمالية العامة – كلية التجارة – جامعة المنوفية

Email: walaasaad@nmu.edu.eg

(* *) إيمان محمد محمود أحمد عاشور: باحثة ماجستير اقتصاد كلية التجارة – جامعة المنوفية

Email: emanashour749@gmail.com

ملخص :

يهدف هذا البحث تحليل العلاقة بين الاستثمار العام والتفاوتات المكانية بين الأقاليم في مصر ويتم ذلك من خلال تحليل بعض المؤشرات التى يمكن من خلالها قياس تلك التفاوتات وذلك خلال الفترة من (١٩٩٠-٢٠١٧) تلك الفترة التى شهدت العديد من الأحداث الإقتصادية والسياسية الداخلية والخارجية. ويسعي البحث لدراسة أثر إعادة توزيع الإستثمار العام علي الأقاليم المصرية بما يحقق أقصي استفادة من إمكانيات الأقاليم المصرية للحد من التفاوتات التنموية ودراسة تأثير الظروف الجغرافية بين الأقاليم في مصر. وقد أثبتت النتائج أنه يمكن إعادة توزيع الإستثمارات العامة بطريقة متوازنة تحقق التوازن والإستغلال الأمثل للموارد المتاحة للإقليم واحتياجات هذا الإقليم بما يضمن تحقيق تنمية إقليمية متوازنة ومستدامة تحقق النتائج المرجوة والتي تتضح في مؤشرات التنمية. وأثبتت النتائج أيضا أن إعادة تقسيم الأقاليم الإقتصادية إلي أكثر من سبع أقاليم بما يتضمن مراعاة الأقاليم الجغرافية والأقاليم المناخية فإن ذلك يمكنه أن يحقق إستيعاب أكثر للتكنولوجيا الحديثة ويعتمد الإقليم علي نفسه اقتصاديا واجتماعيا وذلك سيكون بسبب زيادة الأنشطة الإقتصادية المتنوعة و زيادة القدرة الإستثمارية والإنتاجية.

Abstract:

The aim of this research is to analyze the relationship between public investment and spatial disparities between regions in Egypt. This is done by analyzing some indicators through which these disparities can be measured during the period (1990-2017), a period that witnessed many internal and external economic and political events. The research seeks to study the impact of redistributing public investment on the Egyptian regions in a way that makes the most of the potential of the Egyptian regions to reduce development disparities and to study the impact of geographical conditions between the regions in Egypt. The results have proven that public investments can be redistributed in a balanced manner that achieves balance and optimal exploitation of the resources available to the region and the needs of this region in a way that ensures the achievement of balanced and sustainable regional development that achieves the desired results that are evident in development indicators. The results also demonstrated that re-dividing the economic regions into more than seven regions, including taking into account geographical regions and climatic regions, can achieve greater absorption of modern technology and make the region self-reliant economically and socially. This will be due to an increase in diverse economic activities and an increase in investment and production capacity.

مقدمة :

إتسم توزيع الإستثمار العام في مصر بالتركيز علي بعض المناطق تاريخيًا كإقليم القاهرة الكبري ومؤخرا كإقليم قناة السويس في حين لم تنجح الدولة في توجيه الإستثمارات الكافية في منطقة الصعيد حيث بلغت الإستثمارات العامة في محافظة القاهرة عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ نسبة ١٠.٩ %من إجمالي الإستثمارات العامة للدولة، بينما بلغت الإستثمارات العامة في محافظة أسيوط ٢.٠٥% من إجمالي الإستثمارات العامة للدولة لنفس العام، فلم يكن الإهتمام بالإستثمار من قبل الدولة يتبعه توزيع عادل لهذا الإستثمار بين المحافظات المختلفة مما أثر علي توزيع البنية الأساسية وأدي إلي زيادة الفوارق بينها، وبالتبعية وجود تيار هجرة شديد من تلك المناطق التي لم تحظي بإهتمام الحكومة مثل الريف والصعيد والمحافظات الحدودية ، ولا توجد إجابة عن أسباب عدم العدالة في توزيع هذه الإستثمارات العامة، فمعايير التوزيع غير مفصح عنها ولم تخضع لأي نقاش مجتمعي.مما يعني أن الجهاز التنفيذي للدولة يحمل نفسه فوق طاقته فهو يضع المعايير ويقرها وينفذها في الوقت الذي لا تتحمل فيه الأجهزة التنفيذية في الدول الآخري العبء إلا في النظم الديكتاتورية. ففي أي نظام ديموقراطي تعرض الحكومة المعايير لتوزيع المخصصات المالية التي أُتيحت لها بين برامجها وبين الأقاليم المختلفة للدولة، ويناقش البرلمان والمجتمع المدني هذه المعايير ويقر ما يراه مناسبًا لكي تعمل الحكومة علي أساس واضح. أما ما تقوم به الخطة والتخطيط في مصر من تحميل الجهاز التنفيذي للدولة بما يفوق ليس فقط طاقته و لكن أيضًا أدواره، فإنه لا يحمله ما لا طاقة له من عدم رضاء وشك المواطن ليس فقط عن الأداء في التنفيذ ولكن أيضا عن المعايير في التوزيع والتخصيص. إن العمل بالبعد التنموي الإقليمي يؤدي إلي زيادة معدلات النمو القومي، في حين نجد إغفالها يؤدي إلي إضعاف فاعلية التنمية القومية بتحقيق أهدافها المرجوة لذا نجد أن التنمية الإقليمية تعد أحد الركائز الرئيسية للوصول إلي تنمية شاملة ومتوازنة علي الصعيد المكاني للبلاد، وما تسهم به في توزيعها للإستثمارات والأنشطة الإقتصادية والإجتماعية التي تجري وفق إمكانيات وحاجات الأقاليم المختلفة ومراعاة التوزيع المكاني للسكان والقوي العاملة فيها، بهدف تحقيق تنمية متوزانة وعادلة لكل الأقاليم.

مشكلة البحث :

تعد مشكلة التوازن في مستويات التنمية من الظواهر المؤثرة في الأنظمة الإقتصادية والإجتماعية المختلفة، بسبب تركز معظم الإستثمارات العامة والأنشطة الإقتصادية في أقاليم أو محافظات أو

مناطق معينة، وإنخفاضها أو ندرتها النسبية في الأقاليم الأخري، مما أدي ذلك إلي ظهور مشكلة التباين بين المناطق الأكثر تطورا والأخري الأقل تطورا بين الأقاليم والمحافظات أو داخل الإقليم الواحد أو المحافظة الواحدة. ويؤدي هذا التباين إلي أن تصبح هذه المحافظات أو الأقاليم نفسها تصبح طاردة للعمالة والسكان حيث يهاجرون إلي المحافظات والأقاليم الجاذبة للعمالة وذلك لتوفر الأنشطة الإقتصادية وبيئة العمل فيها، فيترتب علي ذلك تفاقم الزحف إلي الإقليم الأكثر تركزا للأنشطة الإقتصادية ويتكدس السكان في مناطق دون الأخري لتوفر البنية التحتية والمرافق العامة كنتيجة لتركز الإستثمار العام بهذه المناطق وكثرة الفرص في المحافظات أو الإقليم الأكثر تطورًا عنها في الأقاليم أو المحافظات الأقل تطورًا، وما زال نصيب الصعيد من الإستثمارات العامة الموزعة منخفضًا للغاية مقارنة بمعدلات الفقر المرتفعة في محافظات الصعيد، وهو يدلل علي عدم كفاءة توزيع الإستثمارات العامة علي مختلف محافظات الجمهورية . و بالتالي فإن المشكلة والتحدي يتمثل في قصور التشغيل والبطالة التي أدت إلي الفقر وبالتالي إلي الهجرة الداخلية بين المحافظات سعيًا في الحصول علي حياة إقتصادية وإجتماعية أفضل، وهنا يكمن دور الحكومة في إعادة توزيع عادل للإستثمارات العامة في الدولة فيؤدي ذلك إلي توطن الصناعات والأنشطة الإقتصادية والخدمات في محافظات الجمهورية جميعًا، فيؤدي إلي دفع عجلة التنمية الإقتصادية في تلك المناطق، مما يؤدي إلي خلق فرص عمل جديدة فتقل نسبة البطالة والفقر بهذه المناطق، ويزيد معدل النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية.

وفي ضوء ما تقدم تمثل المشكلة الرئيسية في الاجابة علي السؤال الرئيسي التالي:-

هل إعادة توزيع الإستثمارات العامة بين المحافظات أو الأقاليم تعمل علي تقليل التفاوتات التنموية بين هذه المحافظات أم لا ؟

الدراسات السابقة :

١-١ دراسة مصطفي و آخرون (٢٠٠٣)، بعنوان :" بناء و تنمية القدرات البشرية المصرية القضايا و المعوقات الحاكمة. "

تهدف الدراسة إلى دراسة المعوقات التي تواجه الإقتصاد المصري في تحقيق أهداف التنمية والنمو الإقتصادي كالتعليم والبطالة وأثر كل منها علي تعطيل حركة التنمية الإقتصادية التي تسعي لها الحكومة. وذلك باستخدام منهج الأسلوب الوصفي التحليلي حيث قام الباحثون بتحليل تطور التعليم و البطالة في مصر وذلك في الفترة من عام (١٩٥٢/١٩٦٠) "حيث وضع أول خطة خمسية

للتنمية الإقتصادية في الإقتصاد المصري" و حتي عام ٢٠٠٣، وقد أوضحت هذه الدراسة أن عبء تعبئة الإستثمارات لزيادة قدرة الإقتصاد المصري علي توفير فرص عمل وتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية للبلاد يقع علي عاتق الحكومة بالدرجة الأولي أي الإستثمار العام، فالإستثمار العام يقوم بوظيفتين الأولي قدرته علي زيادة توليد فرص عمل كثيفة في مشروعات كبري مثل مشروع توشكي والأراضي الصحراوية،وأيضا مشروعات البنية الأساسية من طرق وكهرباء ومياه والتي تجذب القطاع الإستثماري الخاص للعمل في المشروعات الإنتاجية المختلفة من زراعة وصناعة وبترول ونقل.

١-٢ دراسة عبد المقصود وآخرون(٢٠٠٣)، بعنوان : " تقسيم مصر إلي أقاليم تخطيطية. "

هدفت الدراسة إلي الوصول إلي ديناميكة التقسيم إلي أقاليم ومواكبة المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية في بعدها الإقليمي مما يجعل من هذه الدراسة أداة بل أساس في متناول المخطط لإعادة تنظيم قاعدة المعلومات الإقليمية لمواكبة عوامل النمو والتنمية التي تعمل مكانيًا،وذلك باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي حيث تم الرجوع إلي العديد من المراجع العربية والأجنبية والعلمية في موضوع التقسيم نظريًا وعمليًا، وإستخدام البيانات المتاحة في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وبعض الهيئات الأخري مثل وزارة النقل والمساحة الجيولوجية،وذلك فيما يخص التنمية الإقليمية. وقد توصلت هذه الدراسة إلي محاولة تقسيم مصر إلي أقاليم تخطيطة، فالحيز المصري في حاجة ماسة إلي جهود تنمية كبيرة وطويلة الأجل لإعمار أكبر قدر من المساحة بالسكان و الأنشطة والعمران وإستغلال الموارد، و ليس ذلك بالسهل في ظل عدم تطبيق أسلوب التخطيط الإقليمي، و آداته الأولي وجود تقسيم إقليمي لأغراض التخطيط، و قد إقترحت الدراسة عدة معايير وأسس للتقسيم الإقليمي مثل عدد الأقاليم، وعدد سكان الإقليم، ومساحة الإقليم ،وعدد الوحدات الإدارية في كل إقليم، ووجود منفذ بحري واحد علي الأقل في كل إقليم ، ووجود مركز إشعاع حضاري، وقدر من البنية الأساسية الضرورية لإحداث التنمية الإقليمية .

١-٣ دراسة Hakizimana (2013) بعنوان:

Socio-Economic inequality in South Africa according to different disparity indices

هدفت هذه الدراسة إلي التعرف علي تحديد عدد المناطق في جنوب أفريقيا حيث تعاني من التفاوت الإجتماعي والإقتصادي باستخدام بيانات التعداد لعام ٢٠١١ وقد إستخدمت مؤشرات مختلفة لقياس هذا التفاوت المكاني بهدف إيجاد النهج المناسب لقياس التفاوت في ظل ظروف مختلفة. وقد

إستخدم الباحث في دراسته عدد من التدابير في الدراسة، المؤشر المركب متعدد الأبعاد من الحرمان، معامل جيني، معامل كوزنتس، مؤشر عدم المساواة ثيل، و مؤشر أتكينسون، في الدراسة إستخدمت دراسة المستوطنات أو الأماكن القريبة من المستوطنات وحسب تقسيمها من قبل المراكز الرئيسية في التعداد السكاني. وتوصلت الدراسة إلي أنه كان من الواجب إتخاذ تدابير مختلفة تكون أكثر ملائمة في المستوطنات قيد الدراسة في البلاد، وهذا يعني أن هناك حاجة للمعالجة السياسية والإقتصادية المختلفة للتصدي للتحديات في المناطق محل الدراسة .

١-٤ دراسة أبو العنين و آخرون (٢٠١٣) بعنوان : " دور السياسات المالية في تحقيق النمو والعدالة في مصر (مع التركيز علي الضرائب والإستثمار العام). "

تتناول هذه الدراسة دور السياسة المالية في تحقيق النمو وعدالة توزيع الدخل، بالتركيز بصفة خاصة علي الضرائب والإستثمار العام، وتوصلت الدراسة إلي عدة نتائج منها أن أهم مقتضيات تفعيل دور السياسة الضريبية في مصر في تحقيق النمو والعدالة، ومواجهة التعارض بينهما يتمثل في تعديل الهيكل الضريبي في إتجاه الضرائب المباشرة وتضمين درجة مناسبة من التصاعدية في ضرائب الدخل والشركات وزيادة الوزن النسبي لضرائب الملكية والثروة، والتفرقة بين كل من السلع الضرورية والسلع الكمالية من ناحية، والسلع المحلية والسلع المستوردة من ناحية أخري في سعر ضريبة المبيعات، وذلك لتشجيع الإنتاج المحلي وزيادة درجة العدالة في تحمل العبء الضريبي. وبالنسبة بالإستثمار العام فقد أوضحت الدراسة أنه يمثل العنصر الوحيد في السياسة المالية الذي يحقق أهداف النمو والعدالة ومواجهة الفقر دون تعارض. وتوضح الدراسة ضرورة زيادة حجم الإستثمار العام في مصر وضرورة تعديل هيكله القطاعي في إتجاه زيادة الوزن النسبي للإستثمار في قطاع الزراعة، وهو أكثر أنواع الإستثمار العام تخفيضًا للفقر، وأيضا زيادة الإستثمار في التعليم والصحة. وقد أوضحت أيضا التفاوت الكبير بين التوزيع الجغرافي للفقر في مصر وبين التوزيع الجغرافي للإستثمار العام، وضرورة معالجة هذا الخلل لتفعيل دور الإستثمار العام في تحقيق النمو والعدالة.

١-٥ دراسة Hassine (2014) بعنوان"Economic inequality In the Arab region" :

تمثل الهدف من هذه الدراسة في معرفة التفاوت الإقتصادي وذلك عن طريق مسح البيانات الجزئية كي يتم تقييم المستويات والمحددات الإقتصادية وعدم المساواة في نطاق ١٢دولة عربية من بينها مصر، وقد ركزت هذه الدراسة علي الفوارق الإقتصادية ين الريف والحضر، فضلا عن العاصمة

.حيث إستخدم الباحث الإنحدار البسيط لتحليل الفجوات الإجتماعية عبر التوزيع الكامل لمستويات الدخول. وقد توصل التحليل إلي أن مستويات التفاوت معتدلة ومتقاربة، وحسب معامل جيني لتوزيع الدخل حيث تراوحت بين ٣٠.٧ في ليبيا و٤٥ في موريتانيا، وأن سبب هذا التفاوت والإختلاف جاء بسبب التركيبة السكانية ورأس المال البشري. وقد أظهرت الدراسة أن هناك عدم المساواة بين المناطق الحضرية وغير الحضرية في كثير من البلدان، وذلك أساسا بسبب الإختلافات في حجم الأسر وشكلها وبشكل خاص يعود إلي الموارد البشرية المتواجدة في الدول .

١_٦ دراسة عبدالعال و آخرون(٢٠١٦)،بعنوان :"آليات تحقيق سياسة التنمية الإقليمية المتوازنة في مصر".

هدفت تلك الدراسة إلي عدة أهداف: الوصول إلي تحديد آليات وسياسات التنمية المتوازنة إقليميًا، وصياغة آليات ملائمة لتوزيع الإستثمارات إقليميًا، ودراسة المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية المتوازنة إقليميًا، و تقييم كفاءة الإستثمار العام ودوره في تحقيق التنمية المتوازنة، تقييم أفضل الممارسات العالمية لإستفادة منها في مجال التنمية المتوزانة إقليميًا ،و إقتراح خارطة الطريق للمستقبل لإصلاح منظومة وآليات التخطيط للتنمية المتوازنة إقليميًا في مصر. وذلك باستخدام مجموعة من المناهج والأساليب التحليلية في تقييم الممارسات المتعلقة بتخصيص وكفاءة الإستثمارات العامة في الخطط المختلفة، وتقييم سياسة التوجه نحو تطبيق لامركزية الإستثمارات ف خطة التنمية المحلية، وإعداد إستمارة إستبيان لتقييم كفاءة الإستثمار العام وعقد سبع ورش عمل للتنسيق بين الفاعلين في المجال الإجتماعي . وقد توصلت هذه الدراسة إلي العديد من الأساليب والأهداف والسياسات لتحديد التنمية الإقليمية المتوازنة ولكنها تتطلب تحديد أولويات المجالات التي تبدأ بها سياسة التنمية الإقليمية سواء مشاكل محددة تحتاج لحلول،أو أهداف عريضة أو تفصيلية، أو خليط من المشاكل والأهداف لتحقيق التنمية المتوازنة.

١-٧ **دراسة عامر(٢٠١٦)** بعنوان:" كفاءة الإستثمار العام (المحددات والفرص وإمكانيات التحسين)"

تهدف هذه الدراسة إلي دراسة وتحليل كفاءة الإستثمار العام بهدف الوصول إلي توصيات عملية محددة، إنطلاقا من فكرة أن العمل علي تحسين عملية إدارة الإستثمار العام عند إعداد وإختيار وتنفيذ ومتابعة وتشغيل المشروعات العامة، يؤدي إلي حدوث أثر أكبر في تحسين كفاءة الإستثمار العام، وقد توصلت نتائج البحث إلي وجود قصور في معظم مراحل إدارة الإستثمار العام، بالإضافة

إلي ضعف التنسيق بين الجهات المشاركة في إعداد وتنفيذ وإدارة المشروعات العامة في مصر. و أوصت بضرورة سعي الحكومة إلي زيادة الإستثمار العام مع مراعاة أوجه التكامل والتوازن بين الإنفاق الجاري والرأسمالي، وبين الإستثمار في البنية التحتية والإستثمار في التنمية البشرية، وكذلك مراعاة التنمية الإقليمية المتوازنة من خلال ربط التوزيع الجغرافي للمشروعات بإحتياجات المحافظات وإمكانيات الأقاليم .

١-٨ **دراسة Alavijeh, Jalee (٢٠١٦)** بعنوان :" Investigating the relationship between Gini Coefficient of Income Strata and Financial Depth in Iran "

هدفت هذه الدراسة إلي البحث في آثار معامل جيني كمقياس لطبقات الدخل، علي العمق المالي في إيران خلال الفترة الزمنية بين عامي (١٩٩٠-٢٠١١) بإستخدام تحليل البيانات التجميعية، حيث بعد زيادة العمق المالي أحد الشواغل الرئيسية لصانعي السياسات كشرط مسبق للنمو الإقتصادي، وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج، كان من أهمها وجود علاقة إيجابية بين معامل جيني في كل طبقة دخل وعمق مالي، مما يعني أن زيادة العمق المالي لا يقلل من الفقر في كل فئة من فئات الدخل، وعلاوة علي ذلك، هناك علاقة سلبية بين النفقات الحكومية والعمق المالي في إيران، ومن ناحية أخري يمكن القول أن زيادة درجة الإنفتاح الإقتصادي والتضخم لها تأثير إيجابي علي الإدارة المالية .

١_٩ **دراسة الغاوي (٢٠١٨)** بعنوان : "تحليل كمي للعوامل المؤثرة التي تعوق تنمية أقاليم مصر اقتصاديا مع وضع تصور مقترح لتقسيم الأقاليم وإعادة توزيع السكان"

وهدفت تلك الدراسة إلي إعادة النظر في التقسيم الإقتصادي لأقاليم مصر الحالية بشكل يحقق الإستفادة القصوي من موارد كل إقليم ويقلل من التفاوتات الإقليمية بين محافظات مصر وخاصة في مجال الفقر.وتحديد أهم العوامل المؤثرة علي الكثافة السكانية للمساحة المأهولة من كل إقليم من الأقاليم المصرية.وتحديد كيفية استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية في إعادة توزيع السكان على الأقاليم ذات الموارد والإمكانيات.وقد اعتمد البحث على الأسلوب الإستنباطي التحليلي في التعرف على الجوانب المختلفة للمشكلة، ويجمع هذا الأسلوب بين الإستقراء التاريخي للبيانات مستخدما منهج التحليل الإحصائي لإستخلاص المؤشرات والنسب ذات العلاقة والتي تصف الظاهرة وتوضح خصائصها وحجمها ودرجة ارتباطها بالظواهر الأخرى المختلفة. هذا بالإضافة إلى استخدام نموذج كمىSPSS١٧ بغرض التحليل والوقوف على أهم العوامل ذات العلاقة بالظاهرة وتحديد درجة تأثيرها ونوع تلك العلاقة.و قد توصلت الدراسة إلي أن أهم العوامل التي تعوق التنمية

الإقليمية وإعادة توزيع السكان هي عدم توافر البيانات والمعلومات بالنوعية التي تسمح بإعداد خطة إقليمية شاملة، وعدم إشراك المحافظات في وضع مشروعات الخطط المركزية، وعدم وجود قوانين للإدارات المحلية يتلائم مع الظروف الإقتصادية والإجتماعية وتفشي الفساد في هذه الإدارات.

١_١٠ **دراسة عبداللطيف (٢٠٢٢) بعنوان** :"دور الإستثمارات الحكومية في تحقيق التنمية المتوازنة بين المحافظات المصرية.

هدفت هذه الدراسة إلي اقتراح أسلوب أو معادلة تمويلية تُمكن من توزيع الإنفاق الاستثماري الحكومي بصورة أكثر عدالة، تؤدي إلي كفاءة وفاعلية هذا الإنفاق وسد الفجوات التنموية بين المحافظات المصرية بما يحقق جودة أفضل في حياة المواطن وخلق تمركز عمراني واقتصادي إنتاجي جديد،باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي المرتكز علي معلومات كافية ودقيقة عن الإستثمارات الحكومية وتطور هذه الإستثمارات وتوزيعها علي المحافظات المصرية ،وقد توصلت هذه الدراسة إلي أن زيادة الإنفاق العام يؤدي إلى الطلب الكلي والذي يساهم في زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع، وأن التفاوتات الإقتصادية بين الأقاليم المختلفة الناتجة عن توزيع الإستثمارات وخاصة الحكومية أدت إلي ظهور أقاليم طاردة للسكان وأخري جاذبة.وأن إقليم جنوب الصعيد هو أعلي الأقاليم المصرية من حيث التفاوت التنموي بين محافظاته.

ومن خلال الدراسات السابقة لهذا الموضوع نجد أن معظم الدراسات التي تناولت الحالة المصرية أغفلت البعد الإقليمي للتنمية حيث ركزت علي دراسة محددات السياسة المالية الإستثمار العام و الضرائب علي المستوي القومي، بينما يتمثل المحور الأساسي لهذه الدراسة في دراسة البعد الإقليمي للتفاوتات التنموية .

أهمية البحث :

ترجع أهمية هذا البحث إلي أهمية الإستثمار العام في تحقيق التوزيع العادل نسبيًا لجهود التنمية التي تؤدي إلي العدالة في توزيع الدخول بين المحافظات من خلال توفير فرص عمل تناسب مؤهلات سكان هذه المحافظات أو الأقاليم. وكذلك تحليل تباين الأنصبة من الإستثمار العام حسب الأقاليم. ولأهمية الدور الذي يلعبه الإستثمار العام في دفع عملية التنمية الإقتصادية، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة للإقتصاد المصري خاصة في ظل الظروف التي تمر بها البلاد وما تعانيه من إرتفاع نسبة البطالة والفقر فيؤدي إلي زيادة الإنتقالات والهجرة الداخلية بين المحافظات للحصول علي دخول تضمن توفير سبل الحياة الكريمة وأيضًا تتناسب مع مؤهلاتهم الدراسية .فهو الأمر الذي يجعل من الإهتمام بعدالة توزيع الإستثمار العام بين الأقاليم والمحافظات، أمرًا حيويًا وهامًا في دعم أهداف الإستقرار والنمو وتحقيق عدالة نسبية في توزيع الدخول وخفض نسبة الهجرة الداخلية بين

المحافظات واحتفاظ كل إقليم بالكثافة السكانية الخاصة به والإستفادة منها في عميلة التنمية الإقليمية.

أهداف البحث :

-دراسة وتحليل اتجاه الإستثمار العام في الإقتصاد من خلال توزيعه علي الأقاليم الإقتصادية خلال فترة البحث.

-دراسة وتحليل التفاوتات المكانية في الأقاليم المصرية التي خلقها توزيع الإستثمار العام بالتركيز علي مناطق دون أخري.

-تحليل طبيعة العلاقة بين توزيع الإستثمار العام علي الأقاليم الإقتصادية والتفاوتات المكانية في تلك الأقاليم خلال فترة البحث.

فرضية البحث :

تحاول هذه الدراسة اختبار الفرض التالي :

ثمة علاقة بين إعادة توزيع الإستثمار العام مكانيا والحد من التفاوتات التنموية بين المحافظات والأقاليم ؟

ثمة علاقة بين إعادة توزيع الإستثمار العام وانخفاض نسبة البطالة في المحافظات والأقاليم ؟

ثمة علاقة بين إعادة توزيع الإستثمار العام وانخفاض نسبة الفقر بين المحافظات والأقاليم ؟

حدود البحث :

يقتصر البحث في تحليل العلاقة بين الاستثمار العام والتفاوتات التنموية بين الأقاليم في مصر خلال الفترة من(١٩٩٠-٢٠١٧

<u>إطار (هيكل) البحث :</u>

أولا الإطار النظرى للبحث ويشتمل على :

المبحث الأول: الاطار النظرى للاستثمار العام.

المبحث الثاني: الاطار النظرى للتفاوتات المكانية.

المبحث الثالث: تطور الاستثمارات العامة فى مصر.

المبحث الرابع: أسباب وعوامل التفاوت فى توزيع الاستثمارات العامة فى مصر.

المبحث الخامس: الإطار التحليلى للبحث.

ثانيا: النتائج والتوصيات.

ثالثا: قائمة المراجع.

أولًا الإطار النظري للبحث :

المبحث الأول: الإطار النظري للإستثمار العام :

يمثل الاستثمار العام الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة في أي مجتمع.فهو يشكل توجيه الأموال والجهود نحو تطوير البنية التحتية وتعزيز الخدمات العامة أساسًا حيويًا لتعزيز جودة حياة المواطن وتحفيز النمو الاقتصادي. حيث يعكس الاستثمار العام المجهود الذي تبذله الحكومة في تحسين الظروف المعيشية وتوفير بيئة ملائمة للاستثمارات العامة والخاصة، مما يسهم في تحقيق أهداف التنمية الإقليمية والمستدامة.

١-١ تعريف الاستثمار العام :

يشير الاستثمار العام إلى قيام الدولة بالانفاق سواء كان هذا الإنفاق جاريا أو رأسماليا. وكلا النوعين يعد إنفاق للدولة. ويأتي الاستثمار العام كأحد مهام الدولة ووظيفة أساسية تقوم بها.فهو يعد أحد الوسائل الرئيسية لتعزيز التنمية المستدامة وتحسين بيئة الأعمال والخدمات العامة في الدولة(United Nations, 2009).

١-٢ أهمية الاستثمار العام :

يؤدي الاستثمار دورا حاسما لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهو يساهم بدور كبير (استثمارا وانتاجا) في مختلف المجالات، وذلك من خلال عمليات إنشاء المشروعات التنموية المختلفة وتمويلها وملكيتها وتشغيلها وإدارتها وانتاجها، كما أن الاستثمار العام عنصر قوي في حزمة الإجراءات التنشيطية للحد من التداعيات الاقتصادية التي تنجم عن الأزمات مثل جائحة كورونا،حيث يمكن وضع الأساس لاقتصاد أكثر صلابة عن طريق الاستثمار في أنشطة غنية بالوظائف، وعالية الإنتاجية، وأكثر مراعاة للبيئة،ويساهم الاستثمار العام في زيادة إنتاج السلع والخدمات، ومن ثم زيادة الطاقة الانتاجية للمجتمع،و لذلك فيعتبر الاستثمار أحد أهم محددات النمو الاقتصادي وفقا للأدبيات الاقتصادية والدراسات التجريبية(أحمد أبو اليزيد،٢٠١٠)

١-٣ أهداف الإستثمار العام :

لا تختلف أهداف الاستثمار العام كثيرا عن أهداف نظام المالية العامة، حيث تتمثل بشكل عام فى تحقيق انضباط مالى وكفاءة تخصيصية وكفاءة فنية(Thomas Laursen،٢٠٠٩). حيث وتتمثل أهداف إدارة الاستثمار العام فى التالى:

١_ تجنب المشاكل التى تؤدى إلى عدم كفاءة الاستثمار العام، وتتمثل في الاختيار السئ لمشروعات والإخفاق فى تشغيل المشروعات وصيانة الأصول.

٢_ تخصيص الموارد ما بين الاحتياجات على نحو أفضل، بما يُمكن من تقديم المزيد من السلع والخدمات بجودة أفضل، وهو ما ينعكس فى النهاية على زيادة ثروة الدولة ورفاهية المجتمع والأفراد.

٣_من خلال الإستثمار العام، يمكن أن تحقق الحكومة أهداف الإقتصاد الكلي، حيث تمثل السياسة الاقتصادية التي هي مجموعة من الإجراءات والأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي. وينبثق عن هذه السياسات عديد من السياسات الأخرى كالسياسات المالية والنقدية والتجارية والتكنولوجية وغيرها. وعادة ما يحدث توافق أو انسجام أو تعارض بين أهداف السياسات الاقتصادية.(رمزي زكي،١٩٨١)

١-٤ مراحل دورة الإستثمار العام :

المراحل الأربعة لدورة الاستثمار العام التالي(الأمم المتحدة،٢٠٢١) :

١_التخطيط الاستراتيجي: تقييم ووضع وإبلاغ أولويات القطاع، وتحديد مشاريع للتنفيذ.

٢_تصميم الاستثمار: تحليل السياق والبدائل وتنفيذ تصميم تفصيلي للمشروع.

٣_التنفيذ والرصد: انجاز المهمة، مراقبة التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف والإبلاغ عنه، وإجراء التعديلات اللازمة.

٤_التقييم والاستفادة: مراجعة وتقييم تجربة التنفيذ للإبلاغ عن الزيادة والخطط والمشاريع المستقبلية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتفاوتات المكانية :

حظيت دراسات التفاوت وعدم المساواة باهتمام كبير في الفكر الاقتصادي، حيث يرى علماء النظريات الاقتصادية على مدار الوقت، أهمية البحث عن مسببات التفاوت وآثاره من مناظير

مختلفة ودور مختلف لهذا التفاوت، فالفريق الأول يذهب إلى أن التفاوت هو محض خلل كبير في النظرية والفكر الرأسمالي، ويجب مواجهته والقضاء عليه. في المقابل ذهب الفريق الثاني، إلى أن التفاوت وعدم المساواة هو أمر مفيد لتحقيق التنمية الاقتصادية خاصة في المراحل الأولى منها.

٢-١ مفهوم التفاوت :

التفاوت الاقتصادي يعني التباين بين الأفراد في الدخل والثروة. ويشمل الدخل تدفقات الإيرادات من الأجور والرواتب والفوائد على حساب التوفير والأرباح من الأسهم والإيجار، والأرباح من بيع شيء ما بأكثر مما دفعته مقابل ذلك. على عكس إحصاءات الثروة، لا تتضمن أرقام الدخل قيمة المنازل أو الأسهم أو الممتلكات الأخرى. يشير عدم المساواة في الدخل إلى مدى توزيع الدخل بطريقة غير متساوية بين السكان. كما أن عدم المساواة في الدخل في الاقتصاد، يعبر عن تفاوت كبير في توزيع الدخل بين الأفراد والجماعات، والسكان، والطبقات الاجتماعية، أو البلدان، يعتبر الدخل هو محدد رئيسي لنوعية الحياة، ويؤثر على صحة ورفاهية الأفراد والأسر، ويختلف حسب العوامل الاجتماعية. حيث يعتبر التفاوت في الدخل متطرفًا بكل المقاييس، فقد حصل أغنى ١ % من الافراد في العالم على ما يحصل عليه ٥٦ % الأدنى، في أوائل القرن الحادي والعشرين. ويعد مفهوم التفاوت في الدخل مرادف لتركز الدخل ويشير التفاوت الى عدم التساوي ويتسع هذا المفهوم ليشمل ليس فقط الدخل ولكن الثروة والاستهلاك والرفاهية والمنفعة(Elveren,and Ozgur،2016).

٢-٢ طرق قياس التفاوت :

هناك توافق متزايد في الآراء على أن التركيز على النمو الاقتصادي مع تجاهل آثاره في توزيع الثروة يؤدي إلى ارتفاع مستويات التفاوت في الدخل والثروة. وقد أظهرت بيانات دليل الفقر المتعدد الأبعاد لعام ٢٠١٩ ارتباطا ضئيلا بين الفقر ومستويات عدم المساواة الاقتصادية. وكشفت أن ثلثي فقراء العالم يعيشون اليوم في بلدان متوسطة الدخل، وحسب منظمة أوكسفام،إذا استمرت حالة عدم المساواة بنفس المستوى الذي توجد عليه اليوم، فإن الاقتصاد العالمي يجب أن يكون أكبر مما هو عليه ١٧٥ مرة حتى يتسنى للجميع أن يحصلوا على أكثر من خمسة دولارات في اليوم، فهناك حاجة واضحة إلى العمل لتحقيق النمو الشامل والمنصف والمستدام، وضمان التوازن بين أبعاد التنمية المستدامة: الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (Trapeznikova, I.2019).

وعلي ذلك يستخدم الاقتصاديون مقاييس مختلفة لقياس عدم المساواة في الدخل. ومن أهم تلك المؤشرات في قياس التفاوت :

٢-٢-١ معامل جيني Gini Coefficient: يتحدد بضعف المساحة بين منحنى لورنز بوضع النسبة التراكمية للسكان على المحور الأفقي والنسبة التراكمية للدخل على المحور الرأسي. وتتراوح قيمة هذا المعامل بين الصفر(مساواة تامة) والواحد الصحيح (تفاوت). وكلما إزدادت قيمة هذا المعامل عن الصفر واقتربت من الواحد الصحيح كان مؤشراً للتفاوت الواضح في الدخل (Babacar Sarr. 2020).

٢-٢-٢ يعتبر "منحنى لورنز" : طريقة بيانية شائعة لتمثيل درجة عدم المساواة في الدخل في بلد ما. يرسم الحصة التراكمية للدخل (المحور ص) التي حصل عليها أفقر س٪ من السكان، لجميع القيم الممكنة لـ x يمثل خط ٤٥ درجة خط المساواة، عندما يتم تقاسم الدخل بالتساوي بين جميع الأفراد. ومع ذلك، إذا لم يتم تقاسم الدخل بالتساوي، فحينئذٍ يكسب أدنى س٪ من الأفراد أقل منx ٪ من إجمالي الدخل في الدولة، مما يعني أن منحنيات لورنز تقع عادةً تحت خط ٤٥ درجة. فكلما كان منحنى لورنز بعيدًا عن خط المساواة، زاد عدم المساواة في توزيع الدخل.و كلما كان منحنى لورنز بعيدًا عن خط المساواة، زاد عدم المساواة في توزيع الدخل (Gastwirth،١٩٧٢) .

٢-٢-٣ نسبة كوزنتس : Kuzents Ratio تعتمد على مقارنة النصيب النسبي للفئات الأعلى من الدخل الى الفئات الأدنى من الدخل، اما بمقارنة أعلى ٢٠% أو ١٠% من السكان في الدخل بأقل ٢٠% أو ٢٠% من السكان في الدخل، وتعد تلك النسبة هامة جداً لأنها تعطى مؤشراً جيداً للتفاوت في الدخل بين الأغنياء والفقراء.

٢-٢-٤ فجوة Gap في الدخل : تعد تلك الفجوة مؤشرا واضحا للتفاوت في الدخل، ويمكن الاعتماد عليها لقياس التفاوت بين الطبقة الأكثر دخلاً والأقل دخلاً، كما يمكن الاعتماد عليها لقياس التفاوت في الدخل لطبقة الفقراء وأيضاً الأغنياء، كما يمكن أيضاً استخدامها في قياس التفاوت في الدخل بين الريف والمدن .

٢-٢-٥ مؤشر ثيل Theil Index: نسبة الى Theil,1967)) ويعد من المقاييس الهامة للتفاوت في الدخل بين المناطق داخل الدولة، أو بين فئات السكان لنفس المنطقة داخل الدولة. كما ان هذا مؤشر هو إحصاء يستخدم لقياس عدم المساواة الاقتصادية. ويقيس "المسافة" الحتمية التي يكون السكان فيها بعيدًا عن حالة المساواة "المثالية" لكل شخص لديه نفس الدخل، حيث يشير الرقم الأعلى إلى ترتيب أكبر بعيدًا عن "المثالي" الحد الأقصى من الاضطراب (The Census Bureau, 2021).

المبحث الثالث: تطور الإستثمارات العامة في مصر :

بدأت الحكومة المصرية خطوات جادة لتعزيز الاقتصاد المصري وخلق حوافز لجذب فرص الاستثمار. وكانت الحكومة المصرية قد فتحت الباب أمام جذب الاستثمار منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي والتي أطلق عليها سياسة الباب المفتوح، وبرامج الخصخصة، وبرامج الإصلاح الاقتصادي، وتعزيز النظام القانوني، وتحديث القطاع المالي، وبناء القدرات المؤسسية، وتتضح أهمية تناول الاستثمار العام في الاقتصاد المصري خاصة الاستثمار في البنية التحتية والانفاق الاجتماعي الذي يساعد علي تحقيق تنمية متوازنة في السياق العام لرؤية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠. وذلك **خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢١)، كالآتي:**

المرحلة الأولى: الاستثمار العام في سياق برنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي:

شهدت قيمة الاستثمارات العامة بالأسعار الجارية تطور في العقد الأخير من القرن الحادي والعشرين، فبينما سجلت ١٤ مليار و ٢٥١ مليون جنيه للعام المالي ١٩٩٠/١٩٨٩، تزايدت إلى ٢٠.٧ و ٢٢.٢ مليار جنية في السنتين التاليين على التوالي. ولم تقف عند هذا الحد بل أخذت في الإتجاه التصاعدي لتسجل أعلى قيمة لها على الإطلاق ٤٠.٧ مليار جنية للعام المالي ١٩٩٩/١٩٩٨(Loayza, Norman and Odawara,2010).

المرحلة الثانية: الاستثمار العام في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين:

شهدت نهاية القرن العشرين تراجعا في قيمة الاستثمارات العامة التي سجلت انخفاضا إلى ٣٣.٦ مليار جنيه للعام المالي ١٩٩٩/١٩٩٨. واستمر هذا الإنخفاض عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، عند ٣١.٤ مليار جنية. غير أن هذا الإتجاه لم يدم طويلا فسرعان ما عادت للتزايد لتسجل ٣٥.٧ مليار جنية في العام المالي ٢٠٠٢/٢٠٠١. قبل أن تتراجع مجددا إلى ٣٤.٥ مليار جنية في العام ٢٠٠٣/٢٠٠٢. وسرعان ما عادت مرة أخرى للتزايد لتسجل ٤٢.٥ مليار جنية ثم ٥٠ مليار جنية عامي ٢٠٠٤/٢٠٠٣ و٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ على التوالي. ورغم هذا فقد شهد العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ تراجعا إلى ٤٩.٥ مليار جنية. في المقابل، أخذت قيمة الاستثمارات العامة في التزايد من ٥٨ مليار جنية للعام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى ١٠٥ مليار جنية بين ٢٠١٠/٢٠٠٩.

وهو أعلى قيمة لها على الإطلاق منذ عام ١٩٩٠ .كما شهدت نسبة الاستثمارت العامة إلى الناتج المحلى الإجمالي تذبذباً شديداً خلال نفس الفترة، حيث تراوحت ما بين ٥.٢%و١٠.٢% وهذه النسبة شهدت ارتفاعاً وانخفاضاً متتاليان خلال الفترة الأولى ٢٠٠١/٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ثم ما لبثت أن بدأت فى الانخفاض المتواصل خلال الثلاث سنوات التالية لتنخفض من ٩.٩% فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ثم إلى ٨.٥% فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ثم إلى ٨.٢% فى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ وثبتت عند ٨.٢% خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وارتفعت هذه النسبة إلى ١٠.٢% خلال عام الأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠٠٩/٢٠٠٨. والتى شهدت ضخ الدولة لمزيد من الاستثمارات العامة لتعوض النقص الحاد فى الاستثمارات الخاصة نتيجة الأزمة، وما صاحبها من انخفاض فى النمو الاقتصادى وصل إلى ٤.٧% ثم ما لبثت نسبة الاستثمار العام إلى الناتج فى التراجع فى أعقاب ثورة يناير ٢٠١١ لتصل إلى أدنى مستوى ليا فى عام ٢٠١٢/٢٠١١ بنسبة ٥.٢% ثم بدأت فى التحسن الطفيف لتصل إلى ٦.١% فى عام ٢٠١٤/٢٠١٥ تحسن معها معدل النمو ليصل إلى ٤.٢% فى نفس العام. ويوضح الشكل رقم (١) تراجع نسبة الإستثمارات العامة إلى الناتج من ٩.٤% للعام المالي ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٥.٣ % عام ٢٠١٤/٢٠١٥. وفي المقابل، شهدت نسبة الاستثمار العام إلى الاستثمار الكلي تراجعا من ٤٩.٤ % إلى ٤٤.٢ % في ذات الفترة. مقابل تزايد نسبة الاستثمار الخاص إلى الاستثمارات الكلية من ٥٠.٦ % إلى ٥٥.٨ % بين عامي ٢٠٠١/٢٠٠٢ و٢٠١٥/٢٠١٤(عبدالعال ،فريد،٢٠١٦).

شكل (١) نسبة الاستثمارات إلى الناتج خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤)

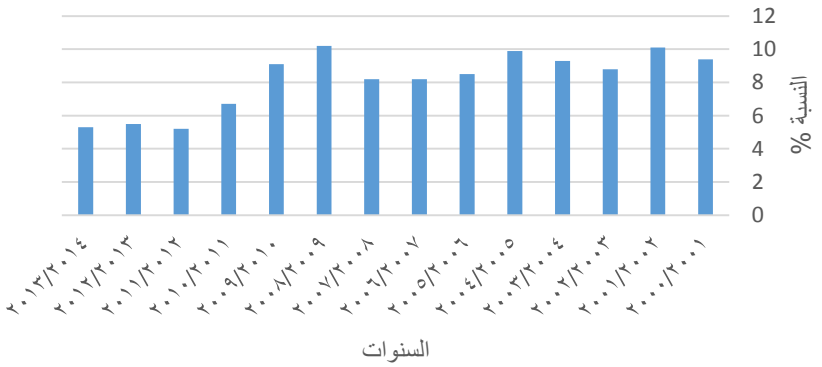

المصدر: إعداد الباحثة إعتمادا على قاعدة بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وهو الأمر الذي يؤكد تراجع دور الدولة فى النشاط الاقتصادى بصفة عامة وفى مجال ضخ الاستثمارات العامة بصفة خاصة وذلك منذ البدء فى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى فى التسعينات من القرن الماضى.

المرحلة الثالثة: الاستثمار العام في أعقاب ثورة يناير ٢٠١١:

وفي أعقاب مرحلة إتسمت بعدم الاستقرار الاقتصاد والسياسي والاجتماعي على ضوء تبعات ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، والتي حملت تغيير كبير في المجتمع المصري.. وقد واجهت مصر المهمة الشاقة المتمثلة في إعادة بناء نظامها السياسي واقتصادها في وقت واحد والقيام بذلك في غياب إجماع اجتماعي واسع على أي منهما. علاوة على ذلك، فقد الوضع السابق لثورة ٢٥ يناير"، لذا فإن هو نتاج لسياسات اقتصادية واجتماعية وثقافية، كما أن النماذج الاقتصادية والسياسية لا توفر سوى أسس محدودة، في أحسن الأحوال، لإقامة أسس جديدة. ولم تكن مؤسسات الدولة التي يقوم عليها كل من السلطات التشريعية والقضائية إلى الوكالات التنفيذية المسؤولة مباشرة عن الإدارة الاقتصادية، بما في ذلك الضرائب والهيئات التنظيمية، قوية بشكل خاص قبل يناير ٢٠١١. وقد تعرضت لصدمات شديدة بسبب الأحداث منذ ذلك الحين لدرجة أنه في معظم الحالات تتطلب إصلاحات جوهرية إن لم تكن شاملة. الأمر الذي إنعكس على تغيير في المالية العامة في مصر والإتجاه نحو مزيد الإنفاق لمجابهة المطالبات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. ورغم وجود إتجاه عام هابط في قيمة الاستثمارات العامة التي تراجعت من ١٠٥ مليار جنية في العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ٨٧.٤ مليار جنية عام ٢٠١١/٢٠١٠، فقد تنامت قيمة الاستثمارات العامة في مصر في أعقاب ثورة يناير إلى ٩٢.٥ مليار جنية للعام ٢٠١٢/٢٠١١ و ٩٥.٩ مليار جنية عام ٢٠١٣/٢٠١٢. وقد ظل هذا الإتجاه التصاعدي في التزايد وصولا إلى ١٨١.٤ مليار جنية للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥. ثم ما لبثت أن قفزت إلى ٣٠٠.٨ مليار دولار في عام ٢٠١٨/٢٠١٧ و٤٨٠ مليار جنية عام ٢٠١٩/٢٠١٨ (أمل زكريا،٢٠١٦).

وفي عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، وضعت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية خطة أطلقت عليها "خطة المواطن الاستثمارية" عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، وذلك وفقًا لأجندة الوزارة التي تستهدف تحقيق

التنمية المستدامة وبما يتوافق مع توجهات الدولة في تطوير رؤية مصر ٢٠٣٠، وتوجيه الإنفاق نحو الاستثمارات العامة ذات الكفاءة والتي تقوم على المعرفة والمنافسة، فضلًا عن تحقيق مبدأ المشاركة مع القطاع الخاص، وانطلاقًا من رغبة الدولة في إشراك المواطن في خطط التنمية التي تستهدفها الدولة. وتقوم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بإطلاق "خطة المواطن الاستثمارية" الخاصة بكل محافظة في كل عام وذلك منذ السنة التي أعلنت فيها الوزارة عن إطلاق الخطة، وتحدد الخطة حجم الاستثمارات الموجهة في كل محافظة وفقًا للمؤشرات الاقتصادية الخاصة بكل محافظة، كما تحدد الخطة توزيع قيمة الاستثمارات العامة على القطاعات المختلفة بكل محافظة، والمشاريع التي ستقوم الدولة بتنفيذها بما يصب في النهاية في تحقيق مصالح المواطن.وقد اتخذت الدولة سياسات إصلاحية في جانب الإنفاق العام متمثلة في التوسع في حجم الإنفاق الاستثماري، وذلك بهدف تحسين الخدمات المقدمة للمواطن المصري ورفع مستوى معيشته؛ إلا أن أزمة كورونا أدت إلى خفض إجمالي الاستثمارات العامة بالدولة لتصل إلى نحو ٤٧٣.٨ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، مقارنة بما كانت عليه بنحو ٥١٣.٧ مليار جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ أي قبل الأزمة، وذلك وفقًا لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. ويمكن الاطلاع على تطور إجمالي الاستثمارات الحكومية من خلال الشكل التالي:

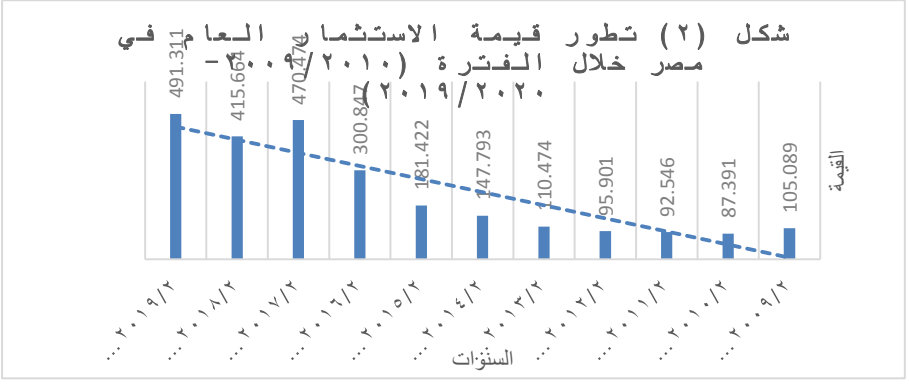

المصدر: إعداد الباحثة إعتمادا على بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

ويوضح الشكل رقم (٣)، تطور نسبة الاستثمارات العامة إلى الناتج والتي تذبذبا حيث تراجعت من ٩.١ في المائة للعام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ٥.٢ في المائة للعام ٢٠١٢/٢٠١١، ثم تزايدت

مجددا إلى ٦.٧ في المائة للعام ٢٠١٥/٢٠١٦، ووصلت لذروتها في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ عند ١٠.٦ في المائة، قبل أن تنخفض إلى ٧.٨ في المائة في العام التالي، لكنها سرعان ما عادت للتزايد إلى ٨.٤% للعام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠.

شكل رقم (٣) تطور نسبة الاستثمارات إلى الناتج خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠٢٠)

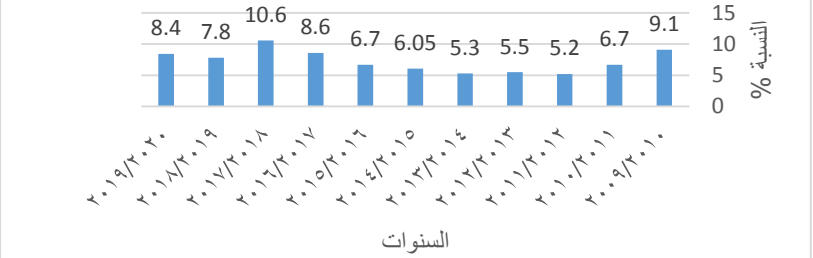

إعداد الباحثة بالإعتماد علي بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

جدول (١) تطور الاستثمار العام في مصر خلال الفترة (١٩٩٠– ٢٠٢٠)

السنوات	قيمة الاستثمار العام بالأسعار الجارية بالمليار جنية	نسبة الاستثمارات إلى الناتج
89/1990	14.251	-
90/1991	20.053	-
91/1992	20.701	-
92/1993	22.181	-
93/1994	28.798	-
94/1995	29.886	-
95/1996	34.188	-
96/1997	40.264	-
97/1998	40.659	-
98/1999	33.594	-
99/2000	33.541	-
2000/2001	31.371	9.4
2001/2002	35.665	10.1
2002/2003	34.457	8.8
2003/2004	42.456	9.3
2004/2005	50.039	9.9
2005/2006	49.416	8.5
2006/2007	58.042	8.2
2007/2008	70.455	8.2
2008/2009	101.661	10.2
2009/2010	105.089	9.1

تابع جدول (١) تطور الاستثمار العام في مصر خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠٢٠)

السنوات	قيمة الاستثمار العام بالأسعار الجارية بالمليار جنية	نسبة الاستثمارات إلى الناتج
2010/2011	87.391	6.7
2011/2012	92.546	5.2
2012/2013	95.901	5.5
2013/2014	110.474	5.3
2014/2015	147.793	6.05
2015/2016	181.422	6.7
2016/2017	300.847	8.6
2017/2018	470.474	10.6
2018/2019	415.664	7.8
2019/2020	491.311	8.4

المصدر: إعداد الباحثة إعتمادا بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

المبحث الرابع: أسباب وعوامل التفاوت في توزيع الاستثمارات العامة في مصر:

يعتبر التفاوت مشكلة تواجهها كل البلدان، سواء أكانت فقيرة أم غنية، أم وسطا بينهما. وقد يكون بعض التفاوت نتيجة فرعية مؤقتة للنمو الاقتصادي، حينما لا يتم التحرك بالسرعة نفسها وفي الوقت نفسه. ولكن حينما يعاني أغلب الناس من الركود الاقتصادي والاجتماعي، فإن التفاوت يُشكِّل خطرا حقيقيا على تقدم الأفراد والبلدان بأكملها. ولهذا، فإن تزايد حدة التفاوت واستمراره أمر يعد مصدر قلق لمتخذي القرارات، كما أن قد يعرض المجتمع لتصدعات وأزمات مستمرة. وقد يودي إلى ترسُّخ جذور الفقر، وخنق إمكانيات النمو، واحتداد الصراع الاجتماعي. ولهذا أيضا فإن أهداف البنك الدولي لا تقتصر على إنهاء الفقر، إنما تتضمَّن أيضا تعزيز الرخاء المشترك. وغالبا ما تتركَّز مناقشة مشكلة التفاوت على فجوة الدخول. ولكن للتفاوت جوانب أخرى على القدر نفسه من الأهمية. وأولها التفاوت في الفرص، الذي تترتَّب عليه خسائر فادحة، وله تداعيات وآثار خطيرة. كما إنه يعني أن الأطفال يبدأون حياتهم في وضع من الحرمان من يوم ولادتهم. وعلى سبيل المثال، تُظهِر الشواهد المستقاة في الآونة الأخيرة، أن ثُلث كل أسباب التفاوت اليوم يرجع إلى الظروف التي يُولد فيها الأفراد (سري مولياني إندراواتي،٢٠١٦).

وتبدأ عملية التعرف على أسباب التفاوت في توزيع الاستثمار العام من خلال الفهم الواضح لدور الدولة في اقتصاد السوق، وتتمثل أهم أسباب التفاوت في الاستثمار العام في التالي:

٤-١ قرارات الاستثمار العام غالبا ما ينظر إليها على أنها تدار بصورة تنطوي على الإسراف، وهي عرضة للاختلاسات، وتعتبر مصدراً دائماً للقلق وخيبة الأمل للمواطنين. ويعزى هذا الأمر،

إلى عدم وجود قدرة حقيقة على مواجهة الفساد وتعيين إدارة الحكومة الرشيدة. ناهيك عن أن ضعف القدرات المؤسسية، التي لا تمكنها من الاستثمار في أصول لتحقيق التنمية، فإن مخاطر حدوث تغيرات في الموارد تلوح بصورة كبيرة في عقول صناع السياسات وشركاء التنمية (أمل زكريا،٢٠١٦).

٤-٢ معاناة الاقتصاد المصري من مشكلات اقتصادية عديدة مركبة ومزمنة: ومن أبرز تلك المشكلات هو العجز المزمن في الموازنة العامة للدولة والذي أثر بشكل كبير على قدرة الدولة في الإنفاق على الخدمات الأساسية على نحو أضر بكفاءة الخدمات العامة التي يحصل عليها المواطن من تعليم وصحة، كما لم تعتمد السياسة المالية المتبعة على الأهداف المتعلقة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الدخول، وتحفيز الاستثمار(عبدالحميد،٢٠١٥) .

٤-٣ غياب إدارة استثمار عام فعالة، والذي يؤدي إلى ظهور أشكال متعددة من إهدار الموارد. وهناك نطاق واسع من الممارسات السيئة التي تعتبر مكلفة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية – من الحكومات التي يؤدي تأخير المشروعات/الموازنة لديها إلى الحيلولة دون إنفاق موازناتها الاستثمارية خلال السنة المالية، إلى ممارسات تؤدي إلى انحراف الموارد العامة عن مسارها. وينتشر تجاوز التكلفة والفترة الزمنية المحددة في المشروعات العامة على نطاق واسع ويلقي الضوء على تحديات الإدارة والتي تعتبر إحدى السمات البارزة في البلدان النامية وإن كانت تسود أيضا في البلدان المتقدمة. وبالتطبيق على مصر، تبين عدم وجود فعالية في الأداء الحكومي، حيث تقع مصر في المرتبة ١١٩ من ١٩٢ دولية في مؤشر فعالية الحكومة Government effectiveness index.

٤-٤ التخبط والمدى الزمني، حيث أن العديد من المشروعات تتضمن عمليات متعددة السنوات، وعمليات تخطيط، وتنسيق، وتمويل، ومشتريات ضخمة، وتحديات تتعلق بتنفيذ العقد، فمن المعتاد أن تتجاوز التكلفة وتتخطي تواريخ استكمال المشروع حتى التقديرات المدروسة بدقة. ويمكن أن تتسبب أولويات جديدة في تحويل مسار مخصصات الموازنة، وقد يصادف المقاولون تحديات فنية غير متوقعة (صندوق النقد الدولي،٢٠١٥).

٤-٥ عدم القدرة لدى صانعي السياسة المالية على إحداث مواءمة للسياسة الاقتصادية المصرية بين نوعية الإنفاق ووجهته تفسر جزءا من التحولات التى ذكرناها فى توجهات البنود الثلاثة الكبار فى النفقات العامة. فبينما يتسع النطاق العددى للمشمولين بنفقات الأجور والدعم والمزايا الاجتماعية

من موظفى الحكومة وأرباب المعاشات والقابعين فى الطبقات الاجتماعية الفقيرة، يضيق نطاق مستحقى نفقات الفوائد ويتركز فى عدد محدود من مُقرضى الحكومة من المؤسسات والأفراد. وما دامت المصالح المركزة تعلو على المصالح المتفرقة، فيمكن للمواءمة الاجتماعية بين بنود الإنفاق العام أن تنجح فى تضييق العجز المالى بقدر معقول من الضغوط الاجتماعية(يوسف،محمد،٢٠٢١).

٤-٦ تنامي معدلات الفساد في مصر: فقد ارتفع ترتيب الفساد في مصر إلى ١١٧ عام ٢٠٢٠ من ١٠٦ عام ٢٠١٩، بحسب بيانات منظمة الشفافية الدولية، حيث يعد الفساد عقبة رئيسية أمام كفاءة الاستثمار العام في مصر، فالرشوة والاختلاس والعبث بالوثائق الرسمية والابتزاز هي من بين أشكال الفساد التي يتم مواجهتها سواء على صعيد إنفاق المال العام أو تحصيل إيراداته. ولقد شوهت ثقافة المحسوبية الاقتصاد المصري ومناخ الاستثمار فيه، وذلك منذ عقود، حتى أصبحت جزء من الحياة اليومية للمصريين(The Risk & Compliance Portal, 2020).

٤-٧ تضاؤل فرص المساءلة والمحاسبة في إدارة المالية العامة في مصر: فلا توجد في مصر آلية إدارية أو قضائية حتى الآن تحاسب على عدم كفاءة الاستثمار العام. كما أنها لا تطبق مفهوم المساءلة بشكل كامل، حيث يكون مديري الوحدات مسئولين فقط عن الإلتزام بالإنفاق في حدود المخصصات المتاحة وليس بالنتائج المترتبة على هذا الإنفاق.

٤-٨ عدم كفاءة نظام المعلومات الحكومي الخاص بالإستثمار العام: اعتمدت وزارة المالية في نهاية عام ٢٠٢٠، نظام معتمد حديثا من وزارة المالية تم في عام ٢٠٢٠، وهو نظام الكترونى يربط بين جميع أجهزة الحكومة العامة ويحتوي على كافة وظائف ادارة المالية العامة من العمليات المالية والمحاسبية التى تتم فى كافة مراحل اعداد وتنفيذ الموازنة بداية من مرحلة التخطيط الاستراتيجى انتهاءاً بمرحلة المحاسبة والابلاغ(وزارة المالية،٢٠٢٠).

المبحث الخامس: الإطار التطبيقي للبحث :

تنقسم مصر إلي سبعة أقاليم إقتصادية وتخطيطية إقليم القاهرة الكبري (إقليم القاهرة) وإقليم الإسكندرية وإقليم الدلتا وإقليم قناة السويس وإقليم وسط الصعيد(إقليم أسيوط) وإقليم شمال الصعيد وإقليم جنوب الصعيد، وفي هذا البحث تم التطبيق علي إقليمي القاهرة الكبري ووسط الصعيد ويرجع السبب في إختيار تلك الأقاليم إلي أن إقليم القاهرة الكبري يتسم بتاريخه العريق وتأثيره علي العالم الخارجي حيث يُعتبر موقعا رئيسيا لمقار بعض المؤسسات الدولية فهي القلب النابض لمصر لذلك

فإقليم القاهرة الكبري جاذب للسكان والعمالة والإستثمارات وتتوفر به كل مقومات العملية الإنتاجية من العمالة المدربة والتقدم التكنولوجي والإهتمام بالتعليم والصحة،أما إقليم وسط الصعيد فهو يمثل أقل نسبة سكان بين الأقاليم الإقتصادية السبعة لذلك فهو مثال للإقليم الطارد للسكان والعمالة ولم يحظي بإهتمام الدولة في توزيع الإستثمارات العامة سابقا إلا أنه نال الإهتمام من الدولة مؤخرا. وقد تم الإعتماد علي التحليل الوصفي للبيانات الإحصائية التي تم الحصول عليها من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية والنشرات السنوية للبنك المركزي المصري، ومن أهم تلك المعلمات التي تم الحصول علي بياناتها للتحليل الوصفي : (مساحات الأقاليم وعدد السكان بها وحجم الإستثمارات العامة الموجهة للأقاليم وأيضا الناتج المحلي الإجمالي) واستكمالا للبيانات التي تصف وتوضح التفاوتات كمؤشرات للتنمية الإقتصادية (معدلات الفقر والبطالة والدخل والإنفاق). حيث أنه لا توجد بيانات تخص الأقاليم مباشرة فقد تم جمع البيانات الخاصة بالمحافظات المكونة لكل إقليم علي حدة،حيث إقليم القاهرة (تم جميع بيانات محافظات القاهرة و الجيزة والقليوبية). وإقليم أسيوط (تم جمع بيانات محافظتي أسيوط والوادي الجديد).

أولا: دراسة مساحة وعدد السكان وتركز الإستثمارات العامة والناتج المحلي الإجمالي لكل إقليم:

١-١ مساحة الإقليم بالنسبة لمساحة مصر الإجمالية :

١-إقليم القاهرة الكبري :

جدول رقم (٢) يوضح مساحة إقليم القاهرة بالنسبة لمساحة مصر الإجمالية والمساحة المأهولة بالسكان:

	المساحة الكلية	المساحة المأهولة بالسكان
القاهرة	3084.676	188982
القليوبية	1124	1067.8
الجيزة	13184	1191
إجمالي إقليم القاهرة الكبري	**17392.676**	191240.8
مساحة إقليم القاهرة الكبري بالنسبة لمساحة مصر الكلية	**1.74%**	**84%**

إعداد الباحثة بالإعتماد علي وزارة التخطيط و التنمية الإقتصادية

٢_إقليم وسط الصعيد :

جدول رقم (٣) يوضح مساحة إقليم أسيوط بالنسبة لمساحة مصر الإجمالية والمساحة المأهولة بالسكان:

	المساحة الكلية	المساحة المأهولة بالسكان
محافظة أسيوط	25926	1574
محافظة الوادي الجديد	440098	1028.2
إجمالي إقليم وسط الصعيد	**466024**	**2602.2**
مساحة إقليم وسط الصعيد بالنسبة لمساحة مصر الكلية	**47%**	**1%**

إعداد الباحثة بالاعتماد علي بيانات وزارة التخطيط و التنمية الإقتصادية .

من الجدولين السابقين نجد أنه تشغل مساحة مصر الكلية حوالي مليون كم٢ ومن هذه المساحة يشغل إقليم القاهرة الكبري فقط (١.٧٤%) من مساحة جمهورية مصر العربية، ومن هذه النسبة يعيش السكان علي مساحة مأهولة للسكان قدرها (٨٤%).أما إقليم وسط الصعيد فيشغل مساحة قدرها(٤٧%) من مساحة جمهورية مصر العربية، وهذه النسبة يشغل منها مساحة (١%) فقط مأهولة بالسكان.

١-٢ التعداد السكاني للإقليم بالنسبة للتعداد الإجمالي لسكان مصر :

١-إقليم القاهرة الكبري :

جدول (٤) يوضح التعداد السكاني لإقليم القاهرة الكبري وإقليم وسط الصعيد ونسبتهما من إجمالي الجمهورية:

جدول (٤) يوضح التعداد السكاني لإقليم القاهرة الكبري وإقليم وسط الصعيد ونسبتهما من إجمالي الجمهورية:

المحافظة(بالمليون نسمة)	2013	المحافظة بالنسبة	2014	المحافظة بالنسبة	2015	المحافظة بالنسبة للا	2016	المحافظة بالنسبة لل	2017	المحافظة بالنسبة
القاهرة	9,197,565	42.43%	9,365,137	42.29%	9,469,148	42.05%	9,689,931	42.05%	9,570,441	40.07%
الجيزة	7,448,764	34.36%	7,634,363	34.48%	7,809,679	34.68%	7,991,771	34.68%	8,666,090	36.28%
القليوبية	5,032,729	23.21%	5,143,561	23.23%	5,240,703	23.27%	5,362,896	23.27%	5,647,716	23.65%
إقليم القاهرة الكبري	**21,679,058**	-	**22,143,061**	-	**22,519,530**	-	**23,044,598**	-	**23,884,247**	-
أسيوط	4,150,723	94.94%	4,264,262	94.95%	4,397,720	94.99%	4,500,258	94.99%	4,407,335	94.79%
الوادي الجديد	221,440	5.06%	226,675	5.05%	232,009	5.01%	237,419	5.01%	242,300	5.21%
إقليم وسط الصعيد	**4,372,163**	-	**4,490,937**	-	**4,629,729**	-	**4,737,677**	-	**4,649,635**	-
إجمالي السكان في مصر	**86,459,986**	-	**88,529,988**	-	**90,623,985**	-	**92,736,988**	-	**95,202,532**	-
إقليم القاهرة الكبري بالنسبة لـ	**25.07%**	-	**25.01%**	-	**24.85%**	-	**24.85%**	-	**25.09%**	-
إقليم وسط الصعيد بالنسبة لـ	**5.06%**	-	**5.07%**	-	**5.11%**	-	**5.11%**	-	**4.88%**	-

2018	محافظة بالنسبة	2019	محافظة بالنسبة لا	2020	محافظة بالنسبة لا	2021	محافظة بالنسبة لا	2022	محافظة بالنسبة	2023	محافظة بالنسبة لا	النسبة الاقلي
9,717,324	40.00%	9,840,591	39.92%	9,947,046	39.81%	10,044,894	39.74%	10,143,521	39.65%	10,203,693	39.61%
8,831,714	36.35%	8,982,178	36.43%	9,127,241	36.53%	9,250,791	36.60%	9,382,528	36.67%	9,456,137	36.70%
5,744,425	23.65%	5,830,001	23.65%	5,911,362	23.66%	5,982,567	23.67%	6,059,633	23.68%	6,103,039	23.69%
24,293,463	-	**24,652,770**	-	**24,985,649**	-	**25,278,252**	-	**25,585,682**	-	**25,762,869**	-
4,527,565	94.82%	4,638,610	94.86%	4,746,809	94.88%	4,847,735	94.93%	4,953,782	94.96%	5,011,815	94.98%
247,140	5.18%	251,333	5.14%	256,088	5.12%	259,174	5.07%	263,025	5.04%	265,003	5.02%
4,774,705	-	**4,889,943**	-	**5,002,897**	-	**5,106,909**	-	**5,216,807**	-	**5,276,818**	-
97,147,368	-	**98,901,934**	-	**100,617,206**	-	**102,060,688**	-	**103,605,039**	-	**104,462,545**	-
25.01%	-	**24.93%**	-	**24.83%**	-	**24.77%**	-	**24.70%**	-	**24.66%**	-
4.91%	-	**4.94%**	-	**4.97%**	-	**5.00%**	-	**5.04%**	-	**5.05%**	-

إعداد الباحثة بالاعتماد علي بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء.

فنجد أنه في عام ٢٠١٣ بلغ عدد سكان جمهورية مصر العربية (٨٦٤٥٩٩٨٦) نسمة.و قد حظي إقليم القاهرة الكبري علي نسبة (٢٥.٧%) من تعداد الجمهورية، وفي عام ٢٠١٤ تزايد عدد السكان إلي (٨٨٥٢٩٩٨٨) نسمة بينما حظي إقليم القاهرة علي نسبة(٢٥.١%)، أما في عام ٢٠١٥ فشهد ارتفاع أيضا في عدد السكان حيث بلغ التعداد السكاني لمصر (٩٠٦٢٣٩٨٥) نسمة فحظي منها إقليم القاهرة الكبري علي نسبة (٢٤.٨٥%) وفي هذا العام انخفضت نسبة الإقليم ككل وكذلك في العام التالي ٢٠١٦ بلغت نسبة الإقليم نفس النسبة السابقة (٢٤.٨٥%) وبلغ عدد السكان في ذلك العام (٩٢٧٣٦٩٨٨)نسمة، بينما في عام ٢٠١٧ بلغ تعداد الجمهورية (٩٥٢٠٢٥٣٢) و ارتفع مرة أخري نسبة الإقليم من تعداد الجمهورية حيث بلغت (٢٥.٠٩%)، وشهد العام التالي ٢٠١٨ زيادة أيضا في تعداد مصر وفيه انخفضت نسبة الإقليم ككل وبلغت (٢٥.٠١%)،وتأخذ نسبة الإقليم في الإنخفاض للعام التالي ٢٠١٩ حيث بلغت (٢٤.٩٣%) من التعداد الإجمالي لمصر و الذي بلغ (٩٨٩٠١٩٣٤) نسمة. أما في الأعوام التالية ٢٠٢٠ و٢٠٢١ و٢٠٢٢ و ٢٠٢ فقد شهدت ارتفاع في تعداد السكان الإجمالي لمصر بمعدل مليون نسمة تقريبا لكل عام، بينما يقابل هذا الارتفاع انخفاض في نسبة إقليم القاهرة كالآتي وعلي التوالي لترتيب الأعوام السابق ذكرها حيث بلغت في عام٢٠٢٠ (١٠٠٦١٧٢٠٥.٩) نسمة بينما في ٢٠٢١ تفوقت الأعداد إلي (١٠٢٠٦٠٦٨٨) نسمة، و في العام ٢٠٢٢ بلغ تعداد السكان (١٠٣٦٠٥٠٣٩) نسمة،و استمرت في الزيادة حتي ٢٠٢٣/١/١ وبلغت(١٠٤٤٦٢٥٤٥).وكانت نسب الإقليم للأعوام سالفة الذكر علي التوالي: (٢٤.٨٣%) ثم(٢٤.٧٧%) ثم(٢٤.٧٠%) ثم(٢٤.٦٦%).

٢- إقليم وسط الصعيد:

بالنسبة لإقليم وسط الصعيد فيمثل نسبة (٥.٠٦%) من إجمالي تعداد سكان الجهورية عام ٢٠١٣، و يرجع ذلك لإنخفاض أعداد السكان به عن باقي محافظات وأقاليم الجمهورية لإنتقال السكان و هجرتهم الداخلية من الأقاليم الطاردة للسكان مثل وسط الصعيد إلي أقاليم أخري جاذبة للسكان مثل إقليم القاهري الكبري. فنجد أن إقليم وسط الصعيد بلغ في عام ٢٠١٣ نسبة سكان بلغت (٥.٠٦%) و زادت في العام التالي ٢٠١٤ حتي بلغت (٥.٠٧%) ثم في عام ٢٠١٥ أصبحت (٥.١١%) و حقق نفس النسبة في العام التالي ٢٠١٦، و انخفضت نسبة السكان في عام ٢٠١٧ لتصل (٤.٨٨%)، ثم ارتفعت مرة أخري في العام ٢٠١٨ لتصل (٤.٩١%) وللعام التالي ٢٠١٩ ارتفاع ايضا لتصل (٤.٩٤%) وارتفعت في عام ٢٠٢٠ لتصل إلي (٤.٩٧%) ثم تأخذ في الارتفاع للأعوام التالية أيضا ٢٠٢١ لتصل النسبة (٥%) ثم إلي (٥.٠٤%) في عام ٢٠٢٢ ومنها لتصل (٥.٠٥%) في ٢٠٢٣/١/١. مما يؤول إلي أن نسبة الإقليم كل عام تكاد تتجه نحو الثبات ويحدث تغير طفيف بالزيادة أو النقصان.

كما يوضح الشكل البياني التالي رقم (٥) التعداد السكاني بين إقليمي الدراسة :

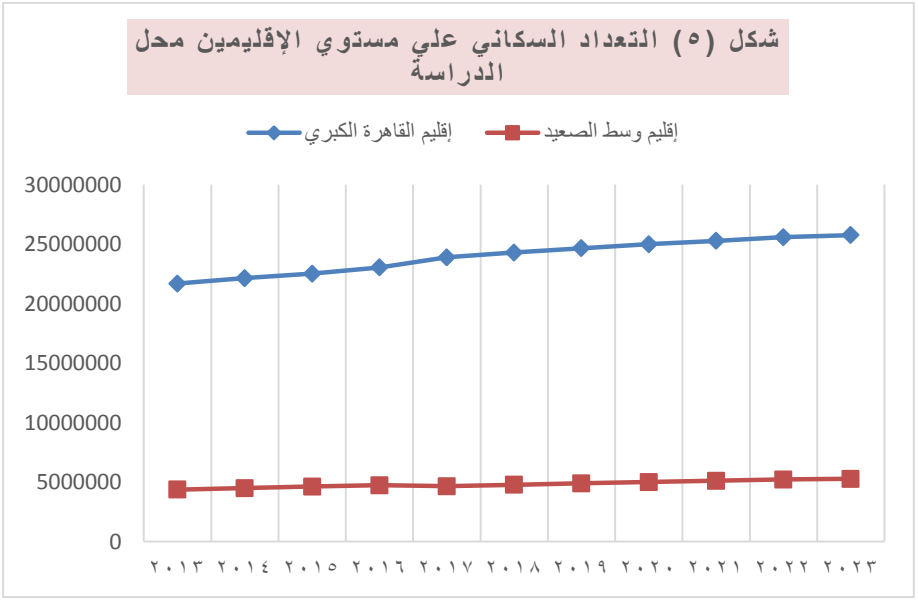

من إعداد الباحثة بالإعتماد علي بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

١-٣ الاستثمارات العامة الموزعة بالإقليمى محل الدراسة بالنسبة لإجمالي الإستثمارات العامة:

١_إقليم القاهرة الكبري :

حاز إقليم القاهرة الكبري علي النصيب الأكبر من توجه الدولة في توزيع الإستثمارات العامة علي الأقاليم والمحافظات المصرية المختلفة ويرجع ذلك لأن به محافظة القاهرة عاصمة الجمهورية، والتي تعد واحدة من أهم محافظات الجمهورية جذبا للسكان وللاستثمارات وتوفر عناصر الإنتاج ومساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وذلك لتاريخ محافظة القاهرة العريق والمرتبط بمحط أنظار الحكام علي مر التاريخ والعصور، فنجد أن محافظة القاهرة تستحوذ علي النصيب الأكبر بالنسبة لمحافظات الجمهورية توزيعا للإستمارات العامة في الدولة وليس فقط علي مستوي الإقليم نفسه. ففي عام ٢٠١١/٢٠١٠ حازت محافظة القاهرة علي نسبة من الإستثمارات العامة لإقليم القاهرة بلغت (٥٩.٠٢%)، ومحافظة الجيزة علي (٢٧.٠٣%) أما القليوبية فقد حازت علي (١٣.٠٤%) من نصيب الإستثمارات الموزعة علي إقليم القاهرة الكبري، وبلغ نصيب إقليم القاهرة الكبري (٢٦%) من حجم الإستثمارات الموزعة علي محافظات و أقاليم الجمهورية، فيتضح الإهتمام الكبير بمحافظة القاهرة والتي ترفع نسبة نصيب الإقليم ككل من الاستثمارات العامة الموزعة علي كل الأقاليم.وفي العام التالي ٢٠١٢/٢٠١١ بلغ نصيب إقليم القاهرة (٣٣.٩٦%) من الموزعة علي الجمهورية ،نجد أن نصيب محافظة القاهرة ارتفع ليصل ل (٧٣.٢٤%) من الإستثمارات الموجهه لإقليم القاهرة الكبري، في حين بلغت إستثمارات محافظة الجيزة (١٩.٣٦%) من نصيب الإقليم، أما القليوبية ف دائما النصيب الأقل في توزيع إستثمارات الإقليم حيث بلغت نسبة التوزيع علي محافظة القليوبية .(7.39%)اما في العام ٢٠١٣/٢٠١٢ بلغ نصيب الإقليم (٣١.٢٢%) فانخفضت نسبة محافظة القاهرة قليلا عن العام السابق لتصل الي (٦٩.٥٨%)، بينما ارتفع نصيب محافظة الجيزة مرة أخري ليصل (٢٣.٦١%) من استثمارات الإقليم، بينما محافظة القليوبية حصلت علي (٦.٨١%) بالانخفاض عن العام السابق. وبالنسبة للعام التالي ٢٠١٤/٢٠١٣ ارتفع نصيب الإقليم ككل ليصل الي (٣٢.٩٥%) فكان نصيب محافظة القاهرة منخفض عن نسبة العام السابق ليكون (٦٤.١٩%)، بينما ارتفع نصيب محافظة الجيزة ليصل إلي (٢٨.٨١%) اما محافظة القليوبية فزادت النسبة قليلا لتصل ل.(7%) و قد حدث في العام ٢٠١٥/٢٠١٤ انخفاض نصيب الإقليم ليصل (٢٠.٤٣%) وانخفضت معه نسبة محافظة القاهرة بنسبة كبيرة عن نسبة العام السابق لتصل النسبة إلي

(٤٤.٦٥%)، بينما حازت الجيزة علي ارتفاع متتالي للعام السابق لتصل الي (٣٦.٥٤%) بينما القليوبية فقد تضاعفت نسبة توزيع الإستثمارات الخاصة بها لتصل إلي.(18.82%) . ثم في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ انخفض بنسبة ملحوظة نصيب إقليم القاهرة ليصل إلي (١٣.٦٦%) وفيه عادت نسبة محافظة القاهرة من الاستثمارات العامة في الإرتفاع مرة أخري لتصل (٥٩.٧٩%)، وارتفع أيضا نصيب محافظة القليوبية ليصل (١٩.٠٩%) بينما انخفض نسبة نصيب محافظة الجيزة ليصل.(21.12%) ، أما في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ فقد ارتفعت نسبة إقليم القاهرة مرة أخري ارتفاع بسيط ليصل إلي (١٤.٤٥%) فقذ أخذت نسب محافظتي الجيزة والقليوبية في الارتفاع لتصبح النسب الخاصة بهم علي التوالي (٢٨.٧٦%) و(٢١.٥٤%) بينما أخدت نسبة محافظة القاهرة في الإنخفاض لتصل إلي (٤٩.٧٠%) لكنها مازالت تحصل علي النصيب الأكبر من توزيع الاستثمارات العامة علي المحافظات والأقاليم الإقتصادية.وزادت في العام ٢٠١٨/٢٠١٧ ارتفع نصيب إقليم القاهرة مرة أخري ليصل ل (٢٤.٥١%) وكانت نسبة نصيب محافظة الجيزة (٣٧.٦٥%) بينما انخفض نصيب محافظتي القاهرة والقليوبية ليصل إلي النسب علي التوالي (٤٧.٢١%) و(15.14%) .وارتفع نصيب محافظتي القاهرة والجيزة مرة أخري في العام ٢٠١٩/٢٠١٨ ليصل علي التوالي (٥٠.٢٣%) و(٣٩.١٥%) وانخفضت نسبة محافظة القليوبية لتصل (١٠.٦٢%) بينما بلغ نصيب الإقليم.(23.43%) وفي العام ٢٠٢٠/٢٠١٩ تكاد تكون نسبة محافظة القاهرة ثابتة حيث بلغت (٥٠.٠٧%) بينما انخفضت نسبة محافظة الجيزة لتصل إلي (٣٣.٣٧%) بينما ارتفع مرة أخري نصيب نسبة محافظة القليوبية ليصل ل (١٦.٥٥%) أما نسبة الإقليم كله فوصلت (٢١.٧٩%) من الاستثمارات العامة للجمهورية.

و يوضح الشكل البياني التالي رقم (٦) تطور نسبة الاستثمارات العامة الموزعة علي سنوات الدراسة:

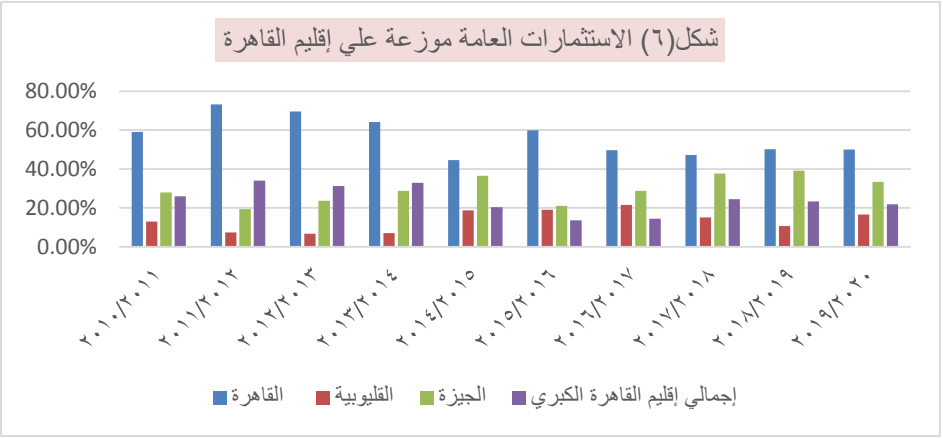

إعداد الباحثة بالإعتماد علي بيانات وزارة التخطيط و التنمية الإقتصادية.

٢-إقليم وسط الصعيد :

لم يحظَ إقليم وسط الصعيد بنسبة تعادل إقليم القاهرة الكبري في توزيع الإستثمارات العامة علي الأقاليم، فنجد أن إقليم وسط الصعيد يحصل علي نسبة منخفضة من الإستثمارت الموزعة علي المحافظات والأقاليم الإقتصادية، كالآتي :

فنجد في عام ٢٠١١/٢٠١٠ قد خُصصت نسبة للإستثمارات العامة علي إقليم وسط الصعيد قدرها (٣%) من اجمالي استثمارات الجمهورية، ومن هذه النسبة حصلت محافظة أسيوط علي النصيب الأكبر الموجة لإقليم أسيوط بنسبة (٦٢.٦٢%)، بينما محافظة الوادي الجديد فقد حصلت علي نسبة (٣٧.٣٨%) من إجمالي استثمارات الإقليم. وفي عام ٢٠١٢/٢٠١١ انخفضت حصة إقليم وسط الصعيد لتصل(٢.٦٧%) ومن هذه النسبة حصلت محافظة أسيوط علي (٥١.٢٠%)، أما الوادي الجديد فقد حصلت علي (٤٨.٨٠%). وتأخذ نسبة إقليم وسط الصعيد في الإنخفاض في العام التالي ٢٠١٣/٢٠١٢ لتصل إلي (٢.٣٨%) من إجمالي الإستثمارات، ومن هذه النسبة حصلت محافظة أسيوط علي (٧٢%) بينما بلغت نسبة محافظة الوادي الجديد (٢٨%) من إجمالي إستثمارات الإقليم .وفي العام التالي ٢٠١٤/٢٠١٣ تأخذ نسبة الإقليم في الإنخفاض حيث بلغت (١.٩٢%)، وحازت محافظة أسيوط علي نسبة (٧٣.٠٥%) بينما محافظة الوادى الجديد بلغت نسبة (٢٦.٩٥%) . أما في العام ٢٠١٥/٢٠١٤ فقد ارتفعت نسبة الإقليم ارتفاع ملحوظ

ليحظي بنسبة (٤.٩٢%) من إجمالي استثمارات الجمهورية، ومن هذه النسبة حصلت محافظة أسيوط علي قدر (٤٨.١٧%) والوادي الجديد تفوقت علي أسيوط لتصل نسبتها إلي (٥١.٨٣%) . وفي العام التالي ٢٠١٦/٢٠١٥ بلغ نصيب إقليم أسيوط (٤.١٥%) و كان نصيب محافظة أسيوط من هذه النسبة قدره (٥٤.٤٦%)، والوادي الجديد علي نسبة (٤٥.٥٤%) من إجمالي استثمارات الإقليم.وقد ارتفعت نسبة إقليم وسط الصعيد في العام ٢٠١٧/٢٠١٦ لتصل إلي (٥.٦١%) وارتفع معها نصيب محافظة أسيوط ليصل إلي(٧٠.٨٥%) بينما نصيب محافظة الوادي الجديد (٢٩.٤٢%). و أخذت النسبة في الإرتفاع في العام ٢٠١٨/٢٠١٧ للإقليم لتصل إلي (٦.٤٧%) ومنها ارتفع نصيب محافظة أسيوط ليصل إلي (٨٠.٦٢%) وانخفض نصيب الوادي الجديد ليصل إلي (١٩.٣٨%). وفي العام ٢٠١٩/٢٠١٨ انخفضت نسبة الإقليم من الإستثمارات الموزع لتصل إلي (٤.٩٣%) ومنها حصلت محافظة أسيوط علي (٧٧.٤٢%) بينما الوادي الجديد علي (٢٢.٨٥%) من نصيب الإقليم. أما في العام ٢٠٢٠/٢٠١٩ فقد بلغت نسبة الإستثمارات الموجه لإقليم وسط الصعيد (٣.٦٨%) ومنها حصلت محافظة أسيوط علي نسبة (٥٥.٨٥%) بينما الوادي الجديد علي (٤٤.١٥%). وفيما يلي رسم بياني في الشكل رقم (٧) لتوضيح نسب محافظات إقليم أسيوط من الإستثمارات العامة الموزعة

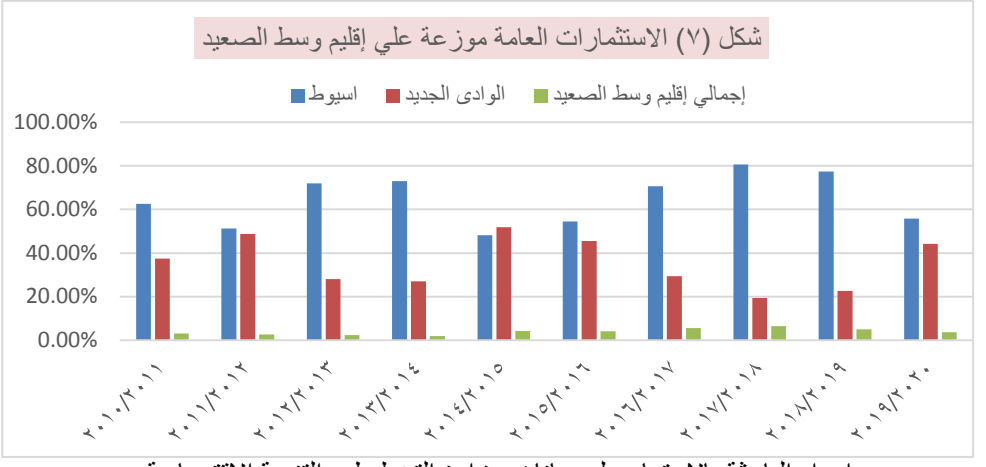

إعداد الباحثة بالإعتماد علي بيانات وزارة التخطيط و التنمية الإقتصادية.

ومما سبق نستنتج أن إقليم القاهرة الكبري قد حظي بالفعل علي النسبة الأكبر من الإستثمارات العامة الموزعة علي الجمهورية بينما حصل إقليم وسط الصعيد علي النسبة الأقل، مما يدل علي

وجود تفاوتات تنموية بين الإقليمين بسبب إهتمام الدولة بإقليم القاهرة عن إقليم وسط الصعيد.و أن النصيب الأكبر دائما تحظي به محافظة القاهرة عن باقي محافظات الجمهورية .

١-٤ الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للأقاليم محل الدراسة :

١-إقليم القاهرة الكبري :

نجد في الأعوام ٢٠١٢/٢٠١٣ والعام ٢٠١٣/٢٠١٤ والعام ٢٠١٤/٢٠١٥ والعام ٢٠١٥/٢٠١٦ نسبة مساهمة محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية في الناتج المحلي الإجمالي لإقليم القاهرة الكبري تكاد تكون ثابتة وكانت علي التوالي (٧٦%) و(١٦.٥%) و(٦.٥%)، وقد حدث تغيُر بالانخفاض في نسبة مساهمة المحافظات سابقة الذكر لتصل في الأعوام ٢٠١٦/٢٠١٧ والعام ٢٠١٧/٢٠١٨ والعام ٢٠١٨/٢٠١٩ والعام ٢٠١٩/٢٠٢٠ والعام ٢٠٢٠/٢٠٢١ إلي (٦٢.٥%) محافظة القاهرة ومحافظة الجيزة بنسبة (٢٦%) و القليوبية بنسبة (١٠.٥%) . أما بالنسبة لنسبة الإقليم نفسه من إجمالي الناتج المحلي للجمهورية فكانت علي الترتيب صعودا وهبوطا علي التوالي للأعوام ٢٠١٢/٢٠١٣ و٢٠١٣/٢٠١٤ و٢٠١٤/٢٠١٥ و٢٠١٥/٢٠١٦ و٢٠١٦/٢٠١٧ و٢٠١٧/٢٠١٨ و٢٠١٨/٢٠١٩ والعام ٢٠١٩/٢٠٢٠ والعام ٢٠٢٠/٢٠٢١ بنسبة (٤٣.٦٧%) و(٤٤.١٧%) و(٤٥.٥٣%) و(٤٨.٢٤%) و(٤٤.٠٧%) و(٣٤.٥٢%) و(٤٢.٤٩%) و(٤٤.٥٣%) و(٤٤.٨١%).ويوضح الشكل البياني التالي شكل(٨) تطور الأنشطة الإقتصادية الموزعة علي محافظات إقليم القاهرة الكبري

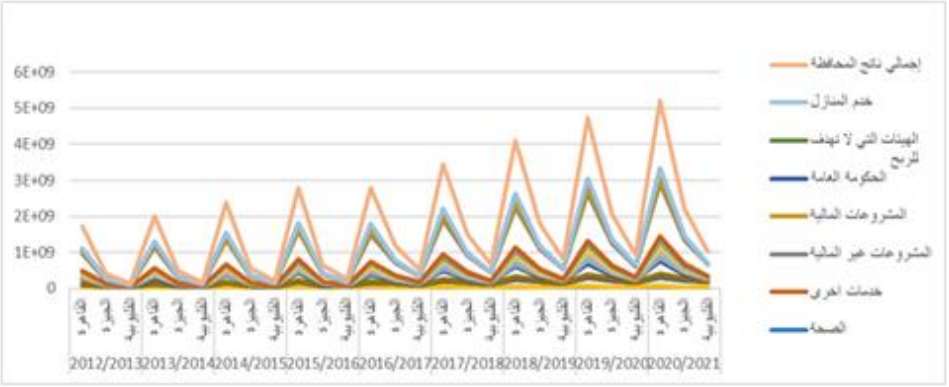

شكل(٨)إعداد الباحثة بالإعتماد علي بيانات وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية

نستنتج من ذلك :

أن محافظة القاهرة كان لها النصيب الأكبر في الإنتاج المحلي الإجمالي للإقليم بل وعلي مستوي الجمهورية فهي تمثل وحدها (٢٨%) من الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية مصر العربية. وكان النصيب الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي من الأنشطة الإقتصادية الأعلي نسب علي مستوي الإقليم لمعظم السنوات هي الأنشطة: الصرف الصحي وإعادة الدوران وتجارة الجملة والتجزئة والإتصالات والمعلومات والفنادق والمطاعم، و الملكية العقارية وخدمات الأعمال ونشاط الحكومة العامة والهيئات التي لا تهدف للربح والصحة والاستخراجات الأخري والمشروعات المالية وقد حقق نشاط خدم المنازل نسبة من أكبر عشرة أنشطة إقتصادية تساهم في الناتج المحلي الإجمالي لإقليم القاهرة عام ٢٠١٨/٢٠١٧ و ذلك بنسبة (٤٤.٦٧%) من إجمالي الاقليم.

٢_إقليم وسط الصعيد :

نجد في الأعوام ٢٠١٣/٢٠١٢ والعام ٢٠١٤/٢٠١٣ والعام ٢٠١٥/٢٠١٤ والعام ٢٠١٦/٢٠١٥ نسبة مساهمة محافظات أسيوط والوادي الجديد في الناتج المحلي الإجمالي لإقليم وسط الصعيد (٩٣%) و (٧%) علي التوالي. وقد حدث تغيُر بالانخفاض في نسبة مساهمة محافظتي أسيوط والوادي الجديد لتصل في الأعوام ٢٠١٧/٢٠١٦ والعام ٢٠١٨/٢٠١٧ والعام ٢٠١٩/٢٠١٨ والعام ٢٠٢٠/٢٠١٩ والعام ٢٠٢١/٢٠٢٠ إلي (٨٧.٥%) و(١٢.٥%). أما بالنسبة لنسبة إقليم أسيوط نفسه من إجمالي الناتج المحلي للجمهورية فكانت علي الترتيب بين ارتفاع وانخفاض علي التوالي للأعوام ٢٠١٣/٢٠١٢ و٢٠١٤/٢٠١٣ و٢٠١٥/٢٠١٤ و٢٠١٦/٢٠١٥ و٢٠١٧/٢٠١٦ و٢٠١٨/٢٠١٧ و٢٠١٩/٢٠١٨ والعام ٢٠٢٠/٢٠١٩ والعام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنسبة (١.٩٣%)و(١.٩١%) و(٢.١٤%) و(٢.٢٩%) و(١.٩٧%) و(١.٥٥%) و(١.٩٦%) و(٢.١١%) ثم (٢.١٥%) . ويوضح الشكل البياني التالي شكل(٩) تطور الأنشطة الإقتصادية الموزعة علي محافظات إقليم وسط الصعيد:

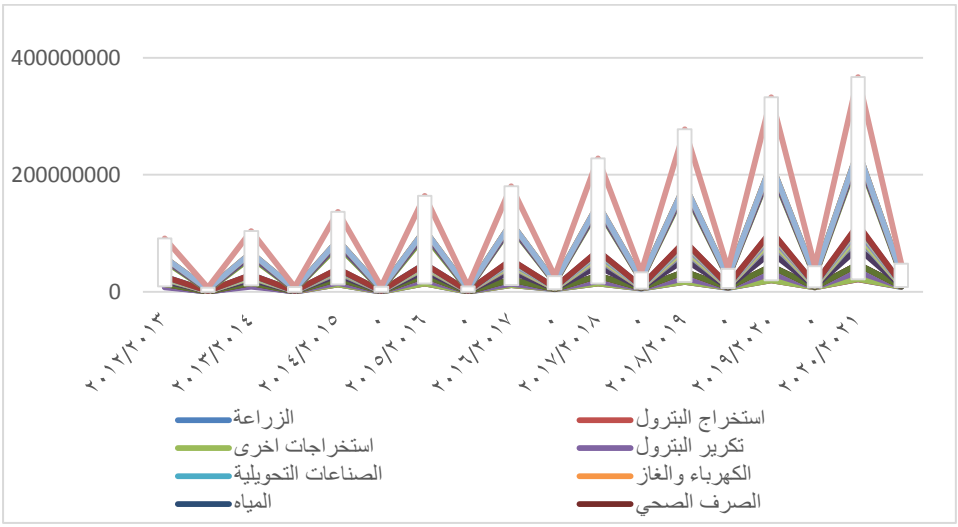

شكل (٩) إعداد الباحثة بالإعتماد علي بيانات وزارة التخطيط و التنمية الإقتصادية.

نستنتج من ذلك: أن محافظة الوادي الجديد كان لها النصيب الأقل في الإنتاج المحلي الإجمالي للإقليم بل وعلي مستوي الجمهورية فهي تمثل وحدها (٠.٣%) من الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية مصر العربية و أسيوط بنسبة قدرها (٢%) من إجمالي الناتج المحلي للجمهورية. أما عن مساهمة أكثر الأنشطة الإقتصادية لإقليم وسط الصعيد في الناتج المحلي الإجمالي لمعظم السنوات هبوطا وصعودا فكانت: الزراعة، وتكرير البترول والصناعات التحويلية، والمياه والصرف الصحي، التشييد والبناء والملكية العقارية، المشروعات المالية والمشروعات غير المالية، والصحة والتعليم، وتجارة الجملة والتجزئة وخدمات الأعمال والحكومة العامة. وبعد الحصول علي نسبة كل إقليم من إقليمي الدراسة من حيث المساحات المأهولة بالسكان والتعداد السكاني والإستثمارات العامة الموزعة والناتج المحلي الإجمالي، سيتم الآن التعليق عليهم مجتمعين .

جدول رقم (٥) يوضح معلمات الدراسة لكل إقليم من إقليمي الدراسة :

		إقليم القاهرة الكبري	إقليم وسط الصعيد
المساحة المأهولة		63,747	1,301
التعداد السكاني	متوسط تعداد الإقليم	23,984,471	4,831,656
	متوسط نصيب الفرد	376	3,714
الاستثمارات العامة	متوسط إستثمارات الإقليم	32,657,451	6,318,712
	متوسط نصيب الفرد	1	1
الناتج المحلي الإجمالي	متوسط نصيب الإقليم	1,764,499,778	81,784,392
	متوسط نصيب الفرد	74	17

من الجدول السابق يمكن التحليل الآتي :

مساحة إقليم القاهرة الكبري المأهولة بالسكان ٦٣٧٤٧ كم^{٢} وذلك من أصل مساحة الإقليم البالغة ١.٧٤% فقط من مساحة الجمهورية وعلي هذه المساحة توجد كثافة سكانية متوسطها ٢٣٩٨٤٤٧١ نسمة، وذلك بمعدل ٣٧٦.٢ فرد لكل كم^{٢}، وهذا يدل علي التكدس السكاني في الكيلومتر مربع الواحد من مساحة إقليم القاهرة وأنه يتمتع بقوي جذب للسكان وعناصر الإنتاج، وبناء عليه نجد الإختناقات المرورية والضغط علي البني التحتية وارتفاع معدل الجريمة ونسب الفقر والبطالة كما سيتم التوضيح لاحقا، والإزدحام المستمر في شوارع العاصمة، و ارتفاع معدلات الجرائم، وإهدار الموارد العمرانية وارتفاع الهجرة الداخلية لإقليم القاهرة حيث أن التقدير العام من حيث نوعية الحياة "ضعيف جدا". وعلي هذه المساحة الصغير من مساحة الجمهورية نجد أن الدولة تضخ فيها استثمارات عامة بمتوسط قيمة ٣٢٦٥٧٤٥١ وهذا يعني إهتمام الدولة بتركيز استثماراتها العامة في هذا الجزء من جمهورية مصر العربية في حين بلغ نصيب الفرد من الاستثمارات العامة ١.٣٦ج من إجمالي الإستثمارات وهذا يدل علي عدم الإهتمام بالاستثمار في نصيب الفرد. وبعد استغلال كل عناصر الإنتاج الموجودة في الإقليم في العميلة الإنتاجية أصبح الناتج المحلي لإقليم القاهرة وحده متوسط قيمة قدرها ١٧٦٤٤٩٩٧٧٨. في حين بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٧٣.٥٧ ج و هذه يعني انخفاض نصيب الفرد وتأثر الرفه بالنسبة للأفراد واعتمادهم علي أساسيات الحياة حسب الطقبات الإجتماعية في المجتمع المصري. بينما في إقليم وسط الصعيد نجد متوسط المساحة المأهولة بالسكان ١٣٠١ كم٢ وذلك من أصل مساحة قدرها ٤٧% من مساحة مصر وعلي هذه المساحة المأهولة للسكان نجد كثافة سكانية قُدرت بمتوسط ٤٨٣١٦٥٦ وهي ربع الكثافة السكانية تقريبا الموجودة في إقليم القاهرة الكبري وذلك يدل علي وجود تفاوتات في توزيع السكان بقدر لا يتلائم مع مساحات الأقاليم ودليل علي الهجرة الداخلية بين الأقاليم من إقليم طارد للسكان والعمالة مثل إقليم وسط الصعيد لإقليم جاذب للسكان والعمالة وعناصر الإنتاج مثل إقليم القاهرة الكبري. بينما قُدر متوسط الإستثمارات العامة الموزعة علي إقليم وسط الصعيد بقيمة ٦٣١٨٧١٢ في حين بلغ نصيب الفرد ١.٣١ ج من الاستثمارات الموزعة علي الإقليم مما يعني عدم الإهتمام بالاستثمار في نصيب الفرد، ويمثل متوسط نسبة إستثمارات إقليم وسط العصيد تقريبا ١٩% من متوسط حجم الإستثمارات التي تم ضخها في إقليم القاهرة الكبري مما يدل أيضا علي وجود تفاوتات وعدم عدالة في توزيع الإستثمارات بين الأقاليم ولا يوجد حسن إستغلال لمساحات الأقاليم الغير مأهولة وتوجيه الإستثمارات لها وبالتالي جذب السكان والعمالة والإستثمار بأنواعه لها

فيخف الضغط علي المحافظات والأقاليم الكبري مثل إقليم القاهرة. وكان متوسط الناتج المحلي الإجمالي الذي تم إنتاجه في إقليم وسط الصعيد قُدر بمتوسط قيمة قدرها ٨١٧٨٤٣٩٢ج. في حين بلغ متوسط نصيب الفرد منها ١٦.٩ج وهو يمثل ٢٣% من متوسط نصيب الفرد في إقليم القاهرة الكبري. مما يدل علي وجود تفاوت وعدم عدالة أيضا في متوسط نصيب الفرد بين الإقليمين.

ثانيا: تحليل مؤشرات التنمية لكل إقليم (معدل الفقر،معدل البطالة، الدخل السنوي الصافي، الإنفاق العائلي) :

٢-١ معدل الفقر :

١_إقليم القاهرة الكبري :

عند تحليل معدل الفقر في إقليم القاهرة الكبري سنجد أنه برغم اهتمام الدولة بهذا الإقليم في توجيه الاستثمارات العامة وتغذيته بتلك الاستثمارات، وارتفاع نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن معدل الفقر يأخذ في الإرتفاع في هذا الإقليم، ففي كل محافظة من محافظات الإقليم نفسه نجد أن معدل الفقر يزيد كل سنة من سنوات الدراسة ،كما يوضحه الشكل البياني التالي (شكل٨)، ففي عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ بلغ معدل الفقر في محافظة القاهرة (٢٠%) من نسبة الإقليم بينما محافظة الجيزة حققت معدل (٤٨%) والقليوبية حققت معدل فقر (٣١%). وفي عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ انخفض نصيب محافظتي القاهرة والجيزة ليصل علي الترتيب (١٦%) و(٤٥%) بينما ارتفع معدل الفقر في محافظة القليوبية ليصل (٣٩%). وفي عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ارتفع مرة أخري معدل الفقر في محافظتي القاهرة والجيزة وذلك ليصل (١٨%) و(٥٥%) بينما انخفض معدل الفقر في محافظة القليوبية ليصل (٢٧%). أما في عام ٢٠١٠/٢٠١١ عام الثورة المصرية فقد قفز معدل الفقر بالقليوبية ليحقق أعلي معدل لمحافظة القليوبية في سنوات الدراسة ويصل إلي (٤٥%)، بينما يحقق معدل الفقر في محافظة الجيزة انخفاض ليصل الي(٣٦%) وتحقق القاهرة ارتفاع ١% ليصل معدل الفقر بها في ذلك العام (١٩%). وفي عام ٢٠١٢/٢٠١٣ يزداد معدل الفقر في محافظة القاهرة ليصل (٢٦%) والجيزة (٤٥%) لينخفض في المقابل معدل الفقر بالقليوبية ويصل إلي (٢٩%)، وفي عام ٢٠١٥ يأخذ معدل الفقر بمحافظة القاهرة في الإرتفاع ليصل إلي (٣٠%) من نسبة الإقليم، و أيضا محافظة الجيزة تحقق ارتفاع في معدل الفقر ليصل إلي (٤٨%)، وينخفض معدل الفقر في القليوبية ليصل إلي (٢٢%). ويستمر معدل الفقر في الإرتفاع في محافظة القاهرة ففي عام ٢٠١٧/٢٠١٨ وصل المعدل إلي (٣٧%)، بينما انخفض معدل الفقر في الجيزة ليصل إلي

(٤٠%)، وارتفع معدل الفقر بالقليوبية قليلا ليصل إلي (٢٢%). وفي عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ انخفض معدل الفقر في القاهرة ليصل إلي (٣٠%) بينما في محافظتي الجيزة والقليوبية فقد حصلا علي معدل مرتفع عما ذي قبل ليصل (٤٣%) و (٢٧%). أما إقليم القاهرة الكبري وحده فيحقق متوسط معدل للفقر **مرتين ضعف معدل إجمالي الجمهورية**.

شكل (١٠) معدل الفقر في إقليم القاهرة الكبري

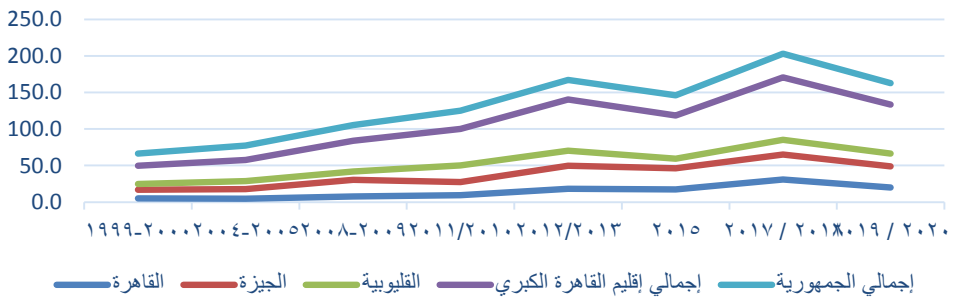

إعداد الباحثة بالاعتماد علي بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

٢_ إقليم وسط الصعيد :

وعند تحليل معدل الفقر في إقليم وسط الصعيد، سنجد إرتفاع هائل في معدلات الفقر بالنسبة لمحافظات الإقليم نفسه،ففي عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ حققت محافظة أسيوط معدل للفقر قُدَر ب(٤٩%) من نسبة الفقر للإقليم، بينما محافظة الوادي الجديد (٥١%) من معدل الفقر للإقليم، بينما بلغ معدل الفقر لمحافظة أسيوط في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ معدل قدره (٥٤%)، بينما انخفض نصيب الوادي الجديد ليصل (٤٦%)، وكذلك نفس المقدار للعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ . أما في عام ٢٠١٠/٢٠١١ ارتفع معدل الفقر في محافظة أسيوط ليصل إلي (٥٧%)، وينخفض معدل الوادي الجديد ليصل إلي (٤٣%)، بينما في عام ٢٠١٢/٢٠١٣ انخفض معدل الفقر في محافظة أسيوط ليصل إلي (٥٣%) وارتفع معدل الفقر في محافظة الوادي الجديد ليصل إلي (٤٧%)، وفي عام ٢٠١٥ ارتفع معدل الفقر في محافظة أسيوط مرة أخري ليصل إلي (٥٦%) وينفخض نصيب محافظة الوادي الجديد ليصل إلي (٤٤%)، واستمرت المعدلات علي هذه النسبة (٥٦%) لمحافظة أسيوط و(٤٤%) لمحافظة الوادي الجديد وذلك في عام ٢٠١٧/٢٠١٨ .وفي العام ٢٠١٩/٢٠٢٠ ارتفع نصيب محافظة الوادي الجديد من معدل الفقر ليصل إلي (٤٩%)، لينخفض معدل الفقر في محافظة

أسيوط إلي (٥١%). ومعني ذلك أن محافظات الإقليم من أعلي نسب الفقر بالجمهورية ومعدلات الفقر

بها مرتفعة مهما تأخذ في الإنخفاض علي مدار السلسة الزمنية محل الدراسة، وتم وضع النتائج السابقة في الشكل البياني التالي للتوضيح :

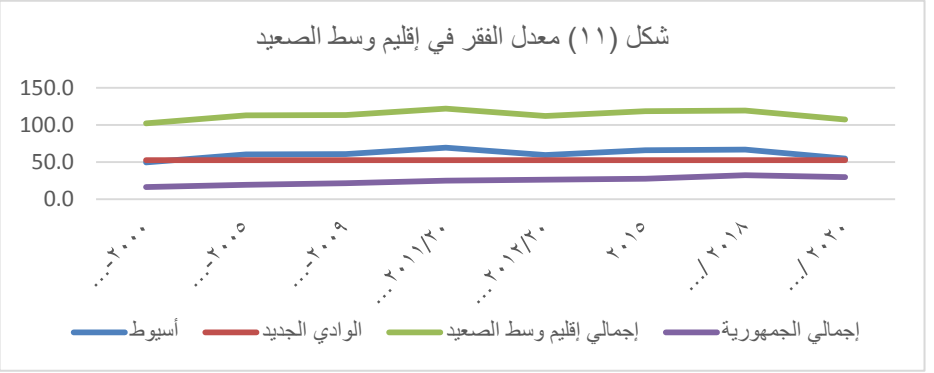

إعداد الباحثة بالإعتماد علي بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

٢-٢ معدل البطالة :

تم استخدام بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء للفترة الزمنية من عام ١٩٩٠ حتي ٢٠١٧ .مع العلم أن عام ١٩٩٦ لم يوجد له أي بيانات لمعدل البطالة وذلك لأنه لم تُصدر فيه بحث القوي العاملة عام تعداد سكاني.

١_إقليم القاهرة الكبري :

نجد أن محافظات الإقليم تأخذ في الإرتفاع في معدل البطالة برغم إتجاه الدولة لتركيز توزيع استثماراتها علي هذا الإقليم، إلا أن مشكلة البطالة مازلت مشكلة كبيرة تواجة الإقتصاد المصري وذلك لأن عدد الخريجين كل عام في ازدياد وبالتالي الزحف علي إقليم القاهرة الكبري مستمر ومتزايد بحثا عن فرص عمل وحياة أفضل من باقي الأقاليم وعلي أمل أن يجد العاطلين عن العمل فرص عمل تناسب مؤهلاتهم التي حصلوا عليها. حيث تأخذ نسبة الإقليم بالنسبة لإجمالي الجمهورية في الزيادة كما يوضحه الشكل البياني التالي رقم (١٢) معدل البطالة في إقليم القاهرة الكبري حيث بلغ أعلي معدل للبطالة في عام ٢٠١٣ حيث بلغت النسبة(٤٣.٨%)،وانخفضت قليلا في السنوات التالية، كالآتي :

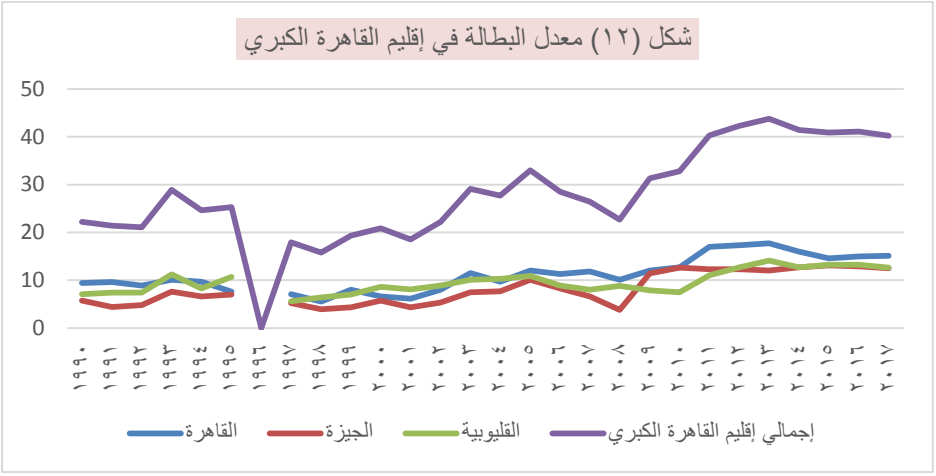

إعداد الباحثة بالإعتماد علي بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء.

حيث نجد أن محافظات الإقليم مُجتمعة يرتفع فيها معدل البطالة والذي يعكس عدم كفاءة الإستثمار العام في تحقيق أهدافه التي تتضمن استغلال كل عناصر الإنتاج ووجود طاقات بشرية كبيرة معطلة وغير مُستخدمة.

٢ _ إقليم وسط الصعيد :

كما نعلم أن إقليم وسط الصعيد يتكون من محافظتي أسيوط والوادي الجديد سيتم دراسة تحليل معدل البطالة في محافظتي الإقليم. فنجد أن الإتجاه العام لها ينخفض علي مدار سنوات الدراسة وذلك كما يوضحه الشكل البياني التالي الذي يوضح معدلات البطالة علي مستوي الإقليم ككُل، حيث بلغت أعلي قيمة لمعدل البطالة (٤٦.٧%) في عام ١٩٩٤ ثم بعد ذلك انخفت النسبة و تأخذ النسبة في الارتفاع والإنخفاض لكنها في إجمالها انخفضت عما كانت في عام ١٩٩٤، كما يوضح ذلك الشكل البياني التالي رقم (١٣) معدل البطالة في إقليم وسط الصعيد، خلال سنوات الدراسة :

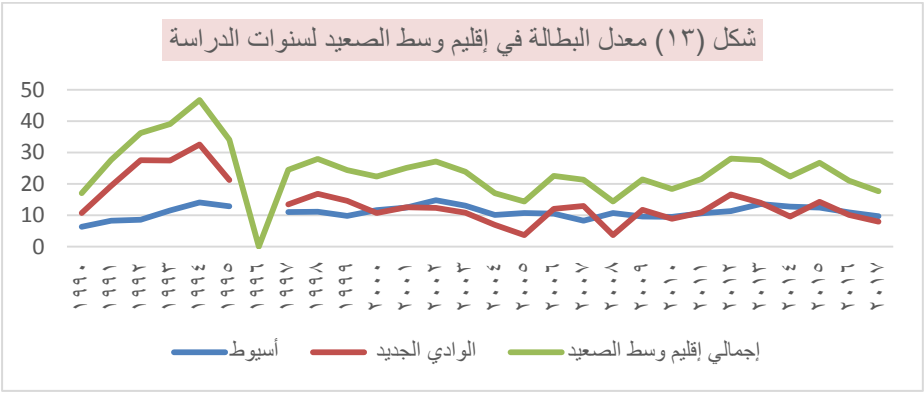

إعداد الباحثة بالإعتماد علي بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء.

وبعد دراسة الإقليمين محل الدراسة يتضح أن معدلات البطالة ترتفع و بصورة ملحوظة في إقليم القاهرة الكبري عن إقليم وسط الصعيد وذلك بسبب انتقال العقول والقوي العاملة والجامعيين وبصورة عامة انتقال العنصر البشري من الأقاليم ذات الفرص الأقل والأفقر والتي تتصف بانخفاض الأجور وارتفاع معدلات البطالة إلي الأقاليم الأكثر ثراءً واستثمارا حيث الأجور المرتفعة وجودة الحياة الأعلي ومناطق الرفه الإجتماعي والحياة الإجتماعية الأعلي، حيث أن هجرة العقول من الإقليم الفقير تكون مصحوبة بحوافز أقوي لاكتساب المهارات، كما تؤثر الصدمات الإقليمية في كلا الإقليمين بطريقة متماثلة، وأن التغيرات التكنولوجية المُنحازة لأصحاب المهارات تقلل من أجور العمال غير المهرة.

٢-٣ متوسط نصيب الفرد من الدخل الصافي السنوي (بالجنيه) :

١_إقليم القاهرة الكبري :

الصافي السنوي الدخل من الفرد نصيب متوسط(بالجنيه) للأسرة							
	1999/2000	2004/2005	2008/2009	2010/2011	2012/2013	2015	2017/2018
القاهرة	4,457.3	5,131.9	6,909.8	9,342.3	10,374.1	16,059.5	20,124.2
الجيزة	2,897.1	3,546.3	4,525.7	5,332.5	7,154.8	9,302.1	13,954.9
القليوبية	2,277.5	2,804.6	4,266.8	4,881.0	6,277.7	11,121.4	12,332.8
الكبري القاهرة إقليم إجمالي	9,631.9	11,482.8	15,702.3	19,555.8	23,806.6	36,483.0	46,411.9
الجمهورية إجمالي	2,591.9	3,061.4	4,338.3	5,738.6	7,045.0	10,361.5	14,092.9
للجمهورية القاهرة إقليم نسبة	3.7	3.8	3.6	3.4	3.4	3.5	3.3

إعداد الباحثة بالإعتماد علي بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء. (جدول رقم ٦).

نجد في إقليم القاهرة الكبري أن متوسط نصيب الفرد من الدخل الصافي يأخذ في الإرتفاع في كل محافظات الإقليم، أما علي مستوي الجمهورية فقد حقق إقليم القاهرة الكبري أعلي معدل فقد كانت نسبة إقليم القاهرة الكبري في عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ (٣.٧) مرة بالنسبة لإجمالي الجمهورية، ثم تأخذ في الإرتفاع لتصل (٣.٨) مرة للجمهورية في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، أما في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ فقد حقق (٣.٦) مرة بالنسبة لإجمالي الجمهورية، وفي عام ٢٠١٠/٢٠١١ وعام ٢٠١٢/٢٠١٣ فقد انخفضت ليحقق الإقليم نفس النسبة (٣.٤) مرة بالنسبة للجمهورية، ثم ترتفع قليلا لتصل (٣.٥) مرة بالنسبة للجمهورية في عام ٢٠١٥، ثم في عام ٢٠١٧/٢٠١٨ تنخفض لتصل (٣.٣) مرة للجمهورية. ففي محافظة القاهرة بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل الصافي السنوي في عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ (٤٤٥٧.٣)ج وفي عام٢٠٠٤ /٢٠٠٥ ارتفع إلي(٥١٣١.٩)ج ومنه زياده أخري في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حيث وصل متوسط نصيب الفرد من الدخل الصافي السنوي (٦٩٠٩.٨)ج وتأخذ الزيادة في الإرتفاع حيث ارتفعت إلي (٩٣٤٢.٣)ج وذلك عام ٢٠١٠/٢٠١١، ثم (١٠٣٧٤.١)ج في عام ٢٠١٢/٢٠١٣، ثم تأخذ الزيادة في الإرتفاع في عام ٢٠١٥ حيث تصل (١٦٠٥٩.٥)ج وذلك كان أقصي معدل في الزيادة في خلال الأعوام محل الدراسة، حيث بلغ الارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل الصافي السنوي أقصاه في عام ٢٠١٧/٢٠١٨ فقد ارتفع إلي (٢٠١٢٤.٢)ج .أما في محافظة الجيزة فقد أخذ متوسط نصيب الفرد من الدخل الصافي السنوي في الإرتفاع أيضا، حيث بلغ (٢٨٩٧.١)ج في عام ١٩٩٩/٢٠٠٠، ثم (٣٥٤٦.٣)ج في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ثم (٤٥٢٥.٧)ج في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ليواصل متوسط نصيب الفرد من الدخل الصافي السنوي في الإرتفاع حيث وصل إلي (٥٣٣٢.٥)ج وذلك في عام ٢٠١٠/٢٠١١، ثم (٧١٥٤.٨)ج في عام ٢٠١٢/٢٠١٣، ثم (٩٣٠٢.١)ج وذلك عام ٢٠١٥، ثم يصل معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الصافي السنوي إلي أقصاه في الأعوام محل الدراسة حيث يصل إلي (١٣٩٥٤.٩)ج وذلك عام ٢٠١٧/٢٠١٨ . وفي محافظة القليوبية نجد أنه في عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ قد بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل الصافي السنوي(٢٢٧٧.٥)ج، وفي عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل الصافي السنوي (٢٨٠٤.٦)ج، وفي العام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ارتفع المتوسط ليصل إلي (٤٢٦٦.٨)ج، وفي عام ٢٠١٠/٢٠١١ ارتفع المتوسط ليصل إلي (٤٨٨١)ج، وفي عام ٢٠١٢/٢٠١٣ وصل الإرتفاع في المتوسط إلي (٦٢٧٧.٧)ج، و قد واصل معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الصافي السنوي في الإرتفاع حيث

وصل إلي (١١١٢١.٤)ج و ذلك عام ٢٠١٥، ثم في عام ٢٠١٨/٢٠١٧ ارتفع إلي (١٢٣٣٢.٨) ج.

و بذلك نجد أن محافظات الإقليم تأخذ في الزيادة والإرتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل الصافي السنوي حيث نجد أن هناك تفاوتات بين محافظات الإقليم نفسه في مستويات الدخول كما تم التوضيح سابقا فمحافظة القاهرة قد حققت أعلي ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل الصافي السنوي،وذلك ما يُفسر أسباب الهجرة الداخلية والسعي لحياة اجتماعية أفضل و يتم توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي :

شكل (١٤) متوسط نصيب الفرد من الدخل السنوي الصافي (بالجنيه) للأسرة في إقليم القاهرة الكبري

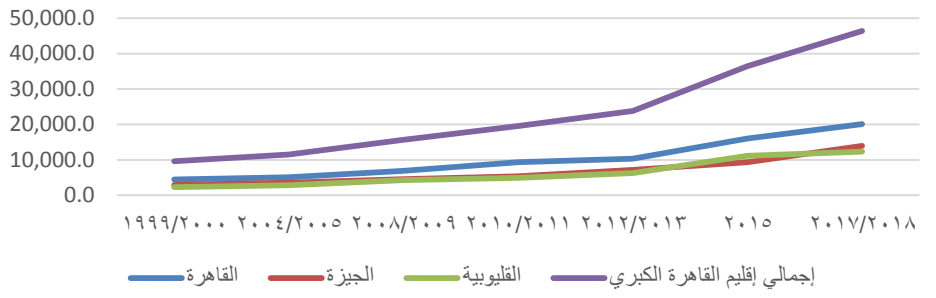

إعداد الباحثة بالإعتماد علي بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

٢- إقليم وسط الصعيد :

عند الحصول علي بيانات الدخل من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تم الحصول علي بيانات محافظة الوادي الجديد ضمن بيانات المحافظات الحدودية، فتم الحصول علي متوسط للمحافظة الواحدة من المحافظات الحدودية ليمثل نصيب محافظة الوادي الجديد (محافظات الحدود في بحث الدخل والإنفاق: البحر الأحمر ،مطروح، شمال سيناء، جنوب سيناء والوادي الجديد).

الصافي السنوي الدخل من الفرد نصيب متوسط(بالجنيه) للأسرة							
	1999/2000	2004/2005	2008/2009	2010/2011	2012/2013	2015	2017/2018
أسيوط	1,372.2	1,766.7	2,669.8	3,457.5	4,868.5	6,646.1	8,894.5
الجديد الوادي	551.0	745.2	1,197.7	1,457.4	1,546.1	2,297.8	2,466.1
الصعيد وسط إقليم إجمالي	1,923.2	2,511.9	3,867.5	4,914.9	6,414.6	8,943.9	11,360.6
الجمهورية إجمالي	2,591.9	3,061.4	4,338.3	5,738.6	7,045.0	10,361.5	14,092.9
للجمهورية أسيوط إقليم نسبة	0.7	0.8	0.9	0.9	0.9	0.9	0.8

إعداد الباحثة بالاعتماد علي بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء.(جدول ٧)

نجد في إقليم وسط الصعيد أن محافظات الإقليم يرتفع فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل الصافي السنوي ولكن ليس بنفس المعدل الذي ارتفع به محافظات إقليم القاهرة الكبري، حتي أن إقليم وسط الصعيد(إقليم أسيوط) قد حقق زيادة بمعدل (٠.٧) بالنسبة لإجمالي الجمهورية وذلك في عام ١٩٩٩/٢٠٠٠، وفي عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥قد حقق زيادة (٠.٨) لإجمالي الجمهورية، وفي عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ارتفع قليلا ليصل إلي (٠.٩) من إجمالي الجممهورية، ويحقق ثبات هذا المعدل خلال الأعوام ٢٠١٠/٢٠١١ و ٢٠١٢/٢٠١٣ و ٢٠١٥ ثم ينخفض قليلا في عام ٢٠١٧/٢٠١٨ ليحقق (٠.٩) من إجمالي الجمهورية. وفي محافظة أسيوط حقق متوسط نصيب الفرد من الدخل الصافي السنوي في عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ (1372.2)ج، وفي عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ترتفع قليلا إلي (١٧٦٦.٧)ج، ثم تأخذ في الزيادة ففي عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ وصل المتوسط (٢٦٦٩.٨)ج، وفي العام ٢٠١٠/٢٠١١ حقق متوسط نصيب الفرد من الدخل الصافي السنوي زيادة ملحوظة فقد ارتفع الي (٣٤٥٧.٥)ج، ثم إلي (٤٨٦٨.٥)ج في عام ٢٠١٢/٢٠١٣، ثم (٦٦٤٦.١)ج في عام ٢٠١٥، وفي عام٢٠١٧/٢٠١٨ وصل المتوسط إلي (٨٨٩٤.٥)ج . وفي محافظة الوادي الجديد نجد أنه في عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ حقق متوسط نصيب الفرد من الدخل السنوي الصافي (٥٥١)ج،وفي عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ارتفع إلي (٧٤٥.٢)ج، ثم ارتفع إلي (١١٩٧.٧)ج في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ج، وفي عام ٢٠١٠/٢٠١١ قد حقق ارتفاع أيضا ليصل إلي (١٤٥٧.٤)ج، ثم في عام ٢٠١٢/٢٠١٣ ارتفع قليلا ليصل إلي (١٥٤٦.١)ج، ثم يأخذ المتوسط في الإرتفاع ليصل إلي (٢٢٩٧.٨)ج في عام ٢٠١٥، ثم في عام ٢٠١٧/٢٠١٨ يصل إلي (٢٤٦٦.١)ج. ومما سبق نجد أنه أيضا بين محافظتي الإقليم توجد تفاوتات في توزيع متوسط الدخل، كما يوضحه الشكل التالي:

شكل(١٥) متوسط نصيب الفرد من الدخل السنوي الصافي في إقليم وسط الصعيد

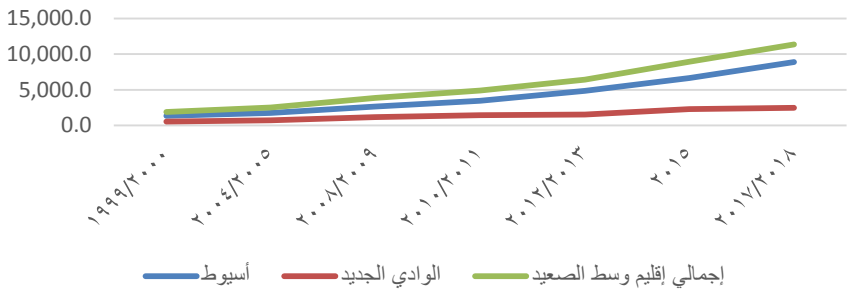

إعداد الباحثة بالإعتماد علي بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ومن التحليل السابق نجد أنه بين إقليمي القاهرة وأسيوط يوجد تفاوت كبير في متوسط نصيب الفرد من الدخل الصافي السنوي الذي يحقق للفرد في المجتمعين حد الكفايه والرفه الإجتماعي فنجد من تحليل تلك الأرقام أن الفرد في إقليم القاهرة (خاصة في محافظة القاهرة) يستطيع أن يحقق قدر أعلي من الرفه الإجتماعي وسد الإحتياجات الأساسية والكمالية بقدر يفوق الفرد في إقليم وسط الصعيد (خاصة في محافظة الوادي الجديد)، وذلك توضيح لأحد أسباب الهجرة الداخلية بين الأقاليم.

ثانيا النتائج والتوصيات :

١_النتائج:

_ إعادة توزيع الإستثمارات العامة علي الأقاليم يجب أن يتم علي أساس إحتياجات كل إقليم ومقوماته من حيث توفر الموارد اللازمة للإنتاج، لضمان تحقيق أقصي كفاءة ممكنة للموارد البشرية والطبيعية، وتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد علي أوجه الاستخدام المختلفة وتحقيق تنمية إقليمية مستدامة تحقق نتائجها المرجوة.

_مساحة الأقاليم محل الدراسة غير متناسبة مع توزيع السكان المصحوب بزيادة سكانية غير منتظمة، وذلك علي مساحات مأهولة للسكان صغيرة جدا عن مساحة كل إقليم مما يسبب حدوث كثافة سكانية وضغط وعبء علي البني التحتية، حيث تبلغ مساحة إقليم القاهرة الكبري ١.٧٤% من مساحة الجمهورية، ومن هذه النسبة تشغل المساحة المأهولة بالسكان ٨٤% من هذه المساحة من الجمهورية، بينما تبلغ مساحة إقليم وسط الصعيد وحده ٤٧% من مساحة الجمهورية بينما تشغل المساحة المأهولة بالسكان من هذه المساحة الواسعة ١% فقط.

_يزداد عدد السكان بمعدلات غير متساوية كل عام مما يزيد الضغط علي الأقاليم والمدن الكبري وازدحام الشوارع والإشارات وزيادة معدلات الجريمة وانخفاض جودة الحياة في الأقاليم الكبري نتيجة الضغط عليها.

_خلقت التفاوتات الإقتصادية الناتجة عن توزيع الإستثمارات العامة بين الأقاليم، أقاليم جاذبة للسكان وأقاليم طاردة للسكان، فالسكان ينجذبون ويهاجرون إلي أقاليم ومحافظات تتوفر بها فرص العمل التي تتناسب ومؤهلاتهم وتوفر الخدمات والحياة الإجتماعية الأعلي مما يمثل سرعة إهلاك البنى التحتية والازدحمات المرورية.

_يساهم إقليم القاهرة الكبري وحده بمعدل كبير نسبيا في الناتج المحلي الإجمالي للجمهورية حيث يساهم بنسبة ٤٤% من إجمالي الجمهورية بينما يساهم إقليم وسط الصعيد بنسبة أقل في الناتج المحلي الإجمالي للجمهورية بنسبة ١.٩٩%.

_عدم الإفصاح عن وجود معايير التوزيع للإستثمارات العامة ترتب عليه عدم القدرة علي المحاسبة والمسائلة بشأن إدارة ميزانية الدولة.

_إختلف السلوك الإستهلاكي للفرد عما ذي قبل بناء علي الحداثة والإنفتاح الإقتصادي للعالم وتغير نمط الإستهلاك العالمي وتأثر الفرد به.

_تراجع مستويات التنمية بين محافظات إقليم وسط الصعيد حيث يزداد بها التفاوتات التنموية لكل مَعلمة من معلمات الدراسة فيبلغ معدل الفقر بمحافظة أسيوط وحدها ٦١% ومعدل البطالة ١١% بينما محافظة الوادي الجديد يبلغ بها معدل الفقر ٥٢.٦% ومعدل البطالة ١٣.٨% .

_ تخرج بعض المرافق العامة من الخدمة وفقدان الجدوي منها وذلك بسبب الطاقة الإستيعابية من السكان علي هذه المرافق فإن زادت الكثافة السكانية عن تلك الطاقة الإستيعابية لكل إقليم/محافظة صاحب ذلك الكثير من الجوانب السلبية (إقتصادية- إجتماعية- أمنية) فيؤدي التكدس السكاني إلي الغضط المتزايد علي المرافق العامة والخدمات فتخرج بعض المرافق من الخدمة.

٢_التوصيات :

_إعادة تقسيم مصر إلي أكثر من سبعة أقاليم إقتصادية مع مراعاة الأقاليم الجغرافية والمناخية للإقليم الواحد بحيث يكون للإقليم الواحد: ظهير صحراوي يضمن التوسعات المستقبلية في المساحات المأهولة بالسكان وإنشاء المدن السكنية الجديدة ومراعاة تحويل الصحراء للتوسعات الزراعية. وميناء بحري أو نهري تشجيعا للتجارة الدولية والتصدير.بالاضافة لخط سكة حديد وتطوير الطرق والكباري حتي يصبح هناك تنوع لمصادر النقل للسكان وللبضائع والتجارة أيضا.وبذلك يصبح الإقليم الواحد أكثر قدرة علي استيعاب التكنولوجيا الحديثة، وأكثر إعتمادا علي نفسه اقتصاديا واجتماعيا ويرجع ذلك لزيادة الأنشطة الإقتصادية المتنوعة .

_يتم تعيين رئيس لكل إقليم وذلك لمتابعة النشاط الإقتصادي والإجتماعي والسياسي لمحافظات الإقليم و زيادة المتابعة والمساءلة والمحاسبة ويقوم ذلك الرئيس بتشجيع الأبحاث والتطوير علي مستوي الإقليم وذلك حتي يتسني له استغلال موارد الإقليم الطبيعية والبشرية أفضل إستغلال والمشاركة في اتخاذ القرارات في الدولة خاصة في توزيع الاستثمارات للإقليم.

_إعادة توزيع الإستثمارات العامة بطريقة متوازنة تحقق التوازن والإستغلال الأمثل للموارد المتاحة للإقليم واحتياجات الإقليم مما يضمن تحقيق تنمية إقليمية متوازنة ومستدامة تحقق النتائج المرجوة والتي تتضح في مؤشرات التنمية.

_إعادة دراسة إمكانيات وموارد كل محافظة من محافظات الإقليم الواحد والنشاط الإقتصادى المتميز بها ومن ثم العمل علي ضخ إستثمارات ضخمة لهذه المحافظة/الإقليم والإستفادة من تلك الموارد الطبيعية والبشرية أفضل إستفادة تحقق الصالح العام للإقتصاد وأقصي مشاركة في الناتج المحلي الإجمالي دون تعطيل أي مورد أو أي طاقة بدون إستغلال.

_من الضروري توزيع الإستثمار العام علي مرحلتين، المرحلة الأولي لتوزيع الإستثمار علي المحافظات ومن ثم الإقليم الواحد، والمرحلة الثانية للتوزيع النوعي لهذا الإستثمار فيتم تهيئة المناخ والبيئة المحفزة للإستثمارات العامة والخاصة فيتحقق الهدف القومي وهو سد الفجوات أو التفاوتات التنموية بين المحافظات والأقاليم.

_من الضروري التنسيق بين هيئة الاستثمار ومبادرة حياة كريمة حتي تتحقق أقصي استفادة من المشروعات الغير منتهية في هذه المبادرة وتحقيق أهدافها وتوفير حياة كريمة للأفراد تحت خط الفقر في أنحاء الدولة.

_إعادة ترتيب مستويات التنمية في المحافظات المختلفة والأقاليم، وتحديد أهم الأولويات للبرامج والمشروعات التي يمكن للإستثمار العام تبنيها وذلك من خلال الإعتماد علي المؤشرات الاقتصادية مثل معدل الفقر ومعدل البطالة ومستويات الدخول والإنفاق.

_يجب الإهتمام بالبعد التنموي الإقليمي العمرانى والبيئي داخل محافظات الإقليم الواحد .

النقاط البحثية الجديدة التي يمكن الإسترشاد بها :

- دور الإستثمار العام في الحد من التفاوت في توزيع الدخل بين الأقاليم المصرية.
- دور الإستثمار الأجنبي المباشر في الحد من التفاوتات الاقليمية في مصر.
- دور الاستثمار العام في تعزيز دور الإستثمار الخاص لتقليل حدة الفقر بين الأقاليم المصرية.
- دور الإستثمار الخاص في تقليل معدلات الهجرة الداخلية بين الأقاليم في مصر.

ثالثا المراجع :

١_المراجع العربية :

- **أمل زكريا محمد عامر**، محـددات التـوطن الصناعي في محافظات مصـر (بالتركيز على محافظات الصعيد)، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٠.
- **أحمد أبو اليزيد وابراهيم صالح العمر**، العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص بالمملكة العربية السعودية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، س ٣٦، ع ١٣٨، جامعة الكويت – مجلس النشر العلمي، الكويت.
- **أحمد رشاد موسى** ،"التوطن الصناعي في الوطن العربي بين الحاضر والمستقبل "، ٢٠٠٦.
- **أحمد محمد إسماعيل البريفكاني** ،" اختيار المواقع الصناعية و إمكانية الاستفادة منها في إقليم كوردستان العراق" ،كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة دهوك ،٢٠١٦ .
- **أشرف بن خليل سكيك** ، " محددات تفاوت توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني (١٩٩٥-٢٠١٣) " ، رسالة ماجيستير ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية(غزة) ، ٢٠١٥.
- **أمل زكريا عامر (باحث رئيسي)**، كفاءة الاستثمار العام في مصر (المحددات والفرص وإمكانات التحسين)، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد ٢٧٤، معهد التخطيط القومي، سبتمبر ٢٠١٦.
- **أمل زكريا عامر** ، "كفاءة الاستثمار العام في مصر(المحددات و الفرص و إمكانيات التحسين)" ،سلسلة قضايا التخطيط و التنمية (رقم ٢٧٤) ، معهد التخطيط القومي ،سبتمبر ٢٠١٦ .
- **أمل زكريا**، " محددات التوطن الصناعي في محافظات مصر (بالتركيز علي محافظات الصعيد) " ، رسالة دكتوراة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ،٢٠١٠ .
- **حسام أحمد عبداللطيف**، "دور الاستثمارات الحكومية في تحقيق التنمية المتوازنة بين المحافظات المصرية"، معهد التخطيط القومي، الدراسات العليا،رسالة ماجيستير، ٢٠٢٢ .

- **فوزية عبد الحميد،** قياس مؤشرات السلوك الإستهلاكي في الإقتصاد المصري" دراسة تطبيقية علي مجتمع القاهرة "، مجلة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، إبريل ٢٠٢١.
- **هالة سمير الغاوي**،تحليل كمي للعوامل المؤثرة التي تعوق تنمية أقاليم مصر اقتصاديا مع وضع تصور مقترح لتقسيم الأقاليم وإعادة توزيع السكان،المجلة العربية للإدارة، مج ،٣٨ ع ٣ – سبتمبر (أيلول)٢٠١٨.
- **سيد محمد عبدالمقصود،** "تقسيم مصر إلي أقاليم تخطيطية"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٦٢)، معهد التخطيط القومي، يناير ٢٠٠٣.
- **فريد أحمد عبدالعال وآخرون**،"آليات تحقيق سياسة التنمية الإقليمية المتوازنة في مصر "، رسالة دكتوراه، معهد التخطيط القومي،٢٠١٦.
- **فيتور غاسبار، وباولو ماورو، وكاثرين باتييو، ورافائيل إسبينوزا**،الاستثمار العام من أجل التعافي، صندوق النقد الدولي، أكتوبر ٢٠٢٠.
- **لير إرسادو،** تفاوت الفرص وانعدام المساواة في الدخل: دلالات من تجربة الربيع العربي في مصر، ٢٠٢٠.
- **مايكل شافير ووصال عاشور،** أدوات لتوجيه ودفع الإصلاحات في مجال إدارة الاستثمار العام، حلقة عمل إقليمية حول إدارة الاستثمار العام، إدارة الاستثمار العام في ليبيا وبناء المؤسسات P154421،٢٠١٥.
- **معن، رمضان السيد أحمد،** تحليل وقياس العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في مصر في إطار السببية والتكامل المشترك، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، العدد١، يناير،٢٠٢١.
- **وجيه وسيم الكسان رزق الله،** أثر مزاحمة الاستثمار العام للاستثمار الخاص في الاقتصاد المصري: تحليل السلاسل الزمنية الطولية، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد ٢، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، يناير ٢٠١٩.
- **دراسة سهير أبو العنين و آخرون** " دور السياسات المالية في تحقيق النمو والعدالة في مصر (مع التركيز علي الضرائب والإستثمار العام) "،معهد التخطيط القومي،٢٠١٣.
- **وزارة التخطيط والتنمية الإقصادية،** توطين أهداف التنمية في مصر، محافظات مصر.
- **وزارة التخطيط والتنمية الإقصادية،** تقرير متابعة الأداء الإقتصادي والإجتماعي، خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠.
- **وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري،** البوابة الإلكترونية،محافظة الوادي الجديد .

٢_المراجع الأجنبية :

- A.T. Murray. Location Theory, in International Encyclopedia of Human Geography.(2009)
- Abiad, A., D. Furceri, and P. Topalova. "The Macroeconomic Effects of Public Investment: Evidence from Advanced Economies", IMF Working Paper No. 15/95.(2015).
- Ahmad, I, "Role of Public Expenditures and Macroeconomic Uncertainty in Determining Private Investment in Large Scale Manufacturing Sector of Pakistan", International Research Journal of Finance & Economics, 14 (5).(2009).
- Alavijeh, Jalee, "Investigating The Relationship between Gini Coefficient of Income Strata and Financial Depth in Iran " , MSc of Economics, Bahonar University of Kerman, Kerman, Iran,2016.
- AlbertoAlesina, "Income Distribution, Political Instability, and Investment", national Bureao of Economic Research , Cambridge, October 1993.
- Arrow, K."Economic Welfare and the Allocation of Resources for Invention", in: National Bureau Committee for Economic Research, Committee on Economic Growth of the Social Science ,Research Council (eds.), The Rate and Direction of Inventive Activity: Economic and Social Factors,pp. 609-626, Princeton University Press. (1962)
- Aschauer, D. A. , "Does Public Capital Crowd out Private Capital?", Journal of Monetary Economics, Vol. 24, No. 2, pp. 171-188.(1989)
- Baccaro and Pontusson, "Rethinking Comparative Political Economy"; Behringer and van Treeck, "Varieties of Capitalism and Growth Regimes.",2012.
- Cesar Gallo , ECONOMIC GROWTH AND INCOME INEQUALITY: THEORETICAL BACKGROUND AND EMPIRICAL EVIDENCE, Working Paper No. 119. ISSN 14743280.٢٠٠٢.
- Galal A Amin ,"A study in the classical theory of income distribution : Smith and Ricardo " , Ecolink, ACI, IslamicInfo,1974.
- Galal A Amin, "Income Distribution and economic development in The Arab World" , Ecolink, ACI, 1973 .